الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 1 تموز 2026
العدد 5813 السنة العشرون
Mercredi 1 Juillet 2026 no 5813 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

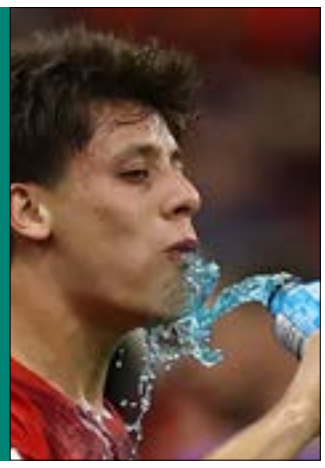

كأس العالم 12

استراحات الترطيب
خدعة عالمية لكسب الارباح!

«مذكرات جلب» سياسية إلى بعبدا: الرئيس يحتاج إلى دعمكم!

إيران تعلّق التفاوض لأجل هرمز ولبنان 2

طهران لواشنطن
البند الـ13... ثمّ المفاوضات

8 - 9

(من الويب)

قضية اليوم

إيران تعلّق المفاوضات: ملف هرمز وتحرير لبنان أولاً

إبراهيم الأمين

في مذكرة التفاهم كوّة!

عادةً، عندما يُشار إلى وجود «كوّة» في مسار تفاوضي، يُنظر إليها بوصفها مؤشراً إيجابياً. بمعنى أن التفاوض يكون قد اصطدم بجدار كبير، فتسمح الكوة بإعادة تحريك المفاوضات وإخراجها من حال الجمود. لكن في الحال الإيرانية - الأميركية، تبدو الصورة مختلفة تماماً. فالجهد السياسي والدبلوماسي الكبير الذي سبق التوصل إلى مذكرة التفاهم بين الطرفين، كان يُفترض أن يفضي إلى وثيقة متماسكة، لا تشوبها ثغرات جوهرية تهدد بانهيارها سريعاً. غير أن ما أعقب الجولة الافتتاحية للمفاوضات في سويسرا كشف أن المشكلة تتجاوز أزمة انعدام الثقة التقليدية بين الجانبين.

عندما أصدر المرشد الإيراني، مجتبى خامنئي، بياناً بشأن مذكرة التفاهم، كشف أنه كان له رأي مغاير، لكنه وافق على السير بها بعدما تلقى من الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، تعهداً بمراعاة المصالح العليا لإيران والعمل على تحقيق أهدافها. وقد توقف كثيرون عند هذه الإشارة، معتبرين أنها تشكل «لغماً» في قلب المذكرة. إلا أن تطورات الأسبوعين الماضيين أظهرت أن تلك الإشارة كانت ضرورية، ليس للفريق الإيراني المفاوض فحسب، بل أيضاً إلى الجانب الأميركي، مفادها أن موافقة طهران ليست تفويضاً مفتوحاً، وهو ما بدأت وقائعه تتجلى في ما يرافق مسار المفاوضات من سجالات الآن.

ما يجري في الدوحة اليوم ليس عودة فعلية إلى مفاوضات جادة بين الولايات المتحدة وإيران، بقدر ما يمثل وساطة لإقناع طهران بالعودة إلى طاولة التفاوض، أي أن الوسطاء يتصرفون وكأنهم أمام خطر انهيار المفاوضات. ويعود ذلك إلى أن الاعتراض الإيراني، خلافاً للرواية الأميركية، لم يكن من باب الابتزاز، وإن كل ما تريده طهران هو المال، والمال فقط. فالمؤشرات والمعطيات المتوافرة تفيد بأن القرار الإيراني بالامتناع عن العودة إلى المفاوضات نتج عن إعادة فتح النقاش داخل مؤسسات صنع القرار في طهران حول أصل المسار التفاوضي وجدواه. إذ يشعر التيار الذي لم يثق يوماً بالولايات المتحدة، والذي عارض منذ البداية فكرة التوصل إلى اتفاق معها، بأن إيران تواجه محاولة خداع جديدة، وأن مجمل ما جرى منذ الإعلان عن مذكرة التفاهم يعكس استراتيجية أميركية تقوم على أن الجولة السابقة من الحرب على إيران لم تحقق أهدافها، ما استدعى وقف المواجهة، ولو بصورة مؤقتة، لإعادة ترتيب الأوراق والاستعداد «أكثر» لجولة جديدة عندما تتوافر الظروف المناسبة.

ولا يقتصر هذا التقدير على دوائر صنع القرار في طهران، بل يتقاطع مع تقييمات أجهزة استخبارات غربية أيضاً. ويقول مسؤول أمني أوروبي إن ما يجري حالياً ليس سوى «عملية لالتقاط الأنفاس» من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن البنتاغون طلب من القيادة المركزية الأميركية والاستخبارات العسكرية تكثيف التعاون مع إسرائيل لإعداد بنك أهداف جديد، ووضع تصور لنوع مختلف من العمليات.

> **يدير الوسطاء مفاوضات تهدف إلى إقناع أميركا وإيران بالعودة إلى المفاوضات حول الملف النووي وملف العقوبات وبقية بنود مذكرة التفاهم**

وبحسب المسؤول نفسه، فإن «المنطق الذي يستند إليه الأميركيون يقوم على فكرة تحطيم الخصم، سواء في جولة واحدة أو عبر عدة جولات متتالية». ويفسر موافقة واشنطن على مذكرة التفاهم بأنها «إقرار واقعي بفشل الجولة السابقة من الحرب في تحقيق أهدافها، وإدراك من إدارة دونالد ترامب بأن وقف الحرب يتطلب دفع ثمن سياسي محدد، بعدما بدأت المواجهة تنعكس سلباً على النفوذ الأميركي في المنطقة. لذلك قررت واشنطن تقديم تنازلات محسوبة، ضمن سقف محدد».

وعملياً، سعت الولايات المتحدة، منذ توقيع مذكرة التفاهم، إلى تفريغها تدريجياً من مضمونها عبر سلسلة خطوات متلاحقة، بدأت بالضغط على سلطنة عُمان لتعديل مسارات العبور في مضيق هرمز، ثم بالعمل على دفع دول الخليج إلى تجميد مسار الانفتاح على إيران، والانتقال مجدداً إلى خطاب التصعيد عبر التركيز على ملف الصواريخ الباليستية، ودور حلفاء طهران في المنطقة، وشبكات التمويل المرتبطة بهم، وصولاً إلى الضغط على سلطة الوصاية في لبنان للتوقيع على اتفاق مع إسرائيل لفصل مساره عن مسار إسلام آباد. وإلى جانب ذلك، بادر الأميركيون إلى اعتداءات عسكرية على إيران بذريعة حماية الملاحة في الخليج، وهو ما مثّل نقطة التحول في الموقف الإيراني.

بناءً على ذلك، وجدت إيران نفسها أمام مراجعة إلزامية، وقرّرت عملياً بتعليق المرحلة الثانية من المفاوضات مع الولايات المتحدة، والتي كان مقرراً عقدها بين 28 حزيران و6 تموز، وكان يُفترض أن تبحث في القضايا الجوهرية، وفي مقدمها ملف العقوبات والبرنامج النووي. وأبلغت طهران الوسطاء أن المسار التفاوضي لا يمكن أن يستمر على النحو الذي تفكر به واشنطن، والأهم أن إيران أبلغت الوسطاء بأنها «غير معنية بأي نقاش داخلي في أميركا، ولا تهتم لما يجري الحديث عنه من تنافس بين كبار المسؤولين في إدارة ترامب، ولا ترى نفسها مضطرة للأخذ بما يطلبه ترامب مراعاة لحليفه الإسرائيلي».

وبحسب المعلومات، أبلغ الجانب الإيراني الوسطاء أن أي استئناف للنقاش حول الملفات العالقة لن يكون ممكناً قبل معالجة الثغرة التي نتجت عن السلوك الأميركي. وعليه، فإن أي حوار يُعقد في الدوحة سيجري بصورة غير مباشرة، ويهدف أولاً إلى استيضاح الموقف الأميركي والحصول على التزامات عملية بشأن نقطتين أساسيتين. الأولى، التقيد بما نصّت عليه مذكرة التفاهم في ما يخص إدارة الملاحة في مضيق هرمز خلال مهلة الستين يوماً.

الثانية، العودة إلى مخرجات المذكرة في ما يخص الملف اللبناني، عبر إطلاق عمل الخلية الخاصة بالإشراف على تثبيت وقف إطلاق النار، ووضع جدول زمني واضح لانسحاب جيش الاحتلال من الأراضي اللبنانية في مدة الستين يوماً.

وفي ظل تشكيك كثيرين في رغبة الولايات المتحدة أو قدرتها على تلبية هذين الشرطين، فإن احتمال عودة التوتر في الخليج وعلى الجبهة مع إسرائيل بات وارداً. وفيما ينقل الوسطاء عن إدارة ترامب أنها لا ترغب في العودة إلى الحرب، فإنها، في المقابل، تطلب من طهران مراعاة اعتبارات تقول إنها تقع خارج إرادتها. وعند التدقيق في هذه المبررات، تخرج الإدارة الأميركية فجأة لتتحدث عن «سيادة موقف دول الخليج وسيادة الموقف الإسرائيلي»، وهو حديث لا يقبله الإيرانيون، ما يشير إلى استمرار المواجهة السياسية القائمة، دون أن يضمن أحد عدم العودة سريعاً، ومن جديد، إلى المواجهة العسكرية.

المشهد السياسي

مذكرات جلب سياسية إلى القصر: الرئيس بحاجة إلى دعمكم!

زاد الانقسام السياسي حول «اتفاقية العار» التي وقّعتها سلطة الوصاية مع العدو من تباين المواقف حيال كيفية التعامل معها، مع بروز مؤشرات إلى تشكّل مسارين سياسيين متقابلين. ففي مقابل المسار الذي يقوده رئيس الجمهورية جوزيف عون لتأمين مظلة دعم داخلية للاتفاق، يعمل رئيس مجلس النواب نبيه بري على إعادة تجميع القوى الرافضة له، والدفع نحو إعادة النظر فيه، سواء لجهة الشروط أو المضمون أو آليات التنفيذ.

وبحسب معلومات «الأخبار» بدأت دوائر القصر الجمهوري بإجراء اتصالات مع نقباء مهن حرة ورؤساء اتحادات ونقابات، إلى جانب نواب مستقلين وشخصيات وفاعليات سياسية واجتماعية وبلدية، لدعوتهم إلى زيارة بعبدا وإطلاق مواقف داعمة لعون، بهدف إنتاج مشهد يوحي بوجود حاضنة سياسية وشعبية واسعة للعهد، بعدما قوبل توقيع اتفاق الإطار مع العدو الإسرائيلي في واشنطن باعتراضات سياسية وحزبية وشعبية واسعة، ولم يحظ إلا بتأييد محدود اقتصر على حزبَي الكتائب و«القوات اللبنانية»، وعدد من «نواب السفارة» وشخصيات محسوبة على الخط الأميركي – الإسرائيلي.

وقد قوبلت هذه الدعوات بالحذر لدى بعض النقابات والاتحادات، خشية أن تؤدي إلى انقسام بين أعضائها على خلفية الانقسام القائم حول الاتفاق الذي وقّعته السلطة، كما أبدى عدد من المدعوين استغرابهم من الاتصالات التي تلقوها، مشيرين إلى أنهم كانوا قد طلبوا منذ أشهر مواعيد لزيارة القصر الجمهوري وعرض ملفات ومطالب تخص قطاعاتهم، من دون أن يلقوا أي تجاوب، قبل أن يستدعيهم مستشارو الرئيس على عجل لاستكمال ديكور «الحاضنة الشعبية».

كذلك، يجري نواب مقرّبون من الرئيس عون اتصالات مع قوى سياسية، بهدف الدعوة إلى لقاء سياسي يعلن تأييده لاتفاق الإطار، على أن ينبثق عنه وفد يزور القصر الجمهوري لإعلان دعمه للعهد وخياراته. وبحسب المعلومات، اقترح أحد النواب أن يضم الوفد رؤساء الأحزاب والقوى السياسية المشاركة، إلا أن رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع لا يبدو

> **بري يوسع دائرة الاتصالات لحشد أصوات إضافية ترفض اتفاق واشنطن، وعون يبلغ هيكل أن الحديث عن إقالته «تسريبات إسرائيلية مرفوضة»**

متحمساً لهذا الطرح.

وفي السياق نفسه، كشف مصدر سياسي أن رئيس الجمهورية بحث مع الموفد السعودي يزيد بن فرحان في ضرورة توفير مظلة سياسية عابرة للطوائف والانقسامات الحزبية لمواجهة الحملة التي يقودها حزب الله ضد الاتفاق. وبحسب المصدر، طلب عون من بن فرحان التدخل لدى النائب السابق وليد جنبلاط لحضّه على عدم تبني مواقف تتقاطع مع الرئيس بري.

ولم يعد الاعتراض على الاتفاق محصوراً بالقوى التقليدية الرافضة لأي تفاهم مع إسرائيل، بل بدأت تتبلور جبهة سياسية يقودها بري، الذي يعمل على استقطاب قوى وشخصيات من اتجاهات سياسية مختلفة. وقد شكّل هذا الملف محور النقاش خلال لقائه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، قبل أن يصدر عن اجتماع قيادة التيار بيان أكد أن نوابه يتجهون إلى مساءلة الحكومة بشأن اتفاق «لا يوفر ضمانات لتحرير البلاد».

في المقابل، ينظر الفريق المؤيد للاتفاق إليه بوصفه مؤشراً إلى تحول سياسي غير مسبوق في إدارة الملف اللبناني، ويرى فيه إنجازاً استراتيجياً للدولة. وتقول مصادر في هذا الفريق إن «الاتفاق نجح في انتزاع لبنان من المسار الذي سعت إيران إلى تكريسه خلال السنوات الماضية لوضع البلاد ضمن دائرة النفوذ الإيراني». وتضيف المصادر أن السلطة اللبنانية «تمكنت، للمرة الأولى، من فصل المسار اللبناني عن الاشتباك الإقليمي، وإعادة تثبيت القرار اللبناني ضمن إطار مستقل»، معتبرة أن المرحلة المقبلة ستتحدد إلى حد كبير بما ستقرره طهران، انطلاقاً من أن الاتفاق سحب منها إحدى أبرز الأوراق التي كانت تستخدمها في إدارة نفوذها داخل لبنان.

وتكشف المصادر أن الاتفاق لا يزال في مرحلته الأولية، ولن يُعرض في الوقت الراهن على مجلس الوزراء، باعتبار أن ما تم التوصل إليه لا يتعدى كونه إطاراً أولياً يحتاج إلى استكمال البحث في تفاصيله وآليات تنفيذه قبل الانتقال إلى مرحلة الإقرار النهائي. وتشير إلى أن الاتفاق لا يزال أمام مسار طويل من النقاشات السياسية والإجرائية.

ولا يقتصر الجدل على الجوانب السياسية والدستورية، بل يمتد إلى قضايا أساسية تتصل بدور الجيش اللبناني، وآليات إدارة المناطق التي يفترض أن ينسحب منها جيش الاحتلال. كما أن الوقائع الميدانية التي أعقبت توقيع الاتفاق لم تعكس أي تحول جوهري في السلوك الإسرائيلي، إذ واصل الطيران الحربي وطائرات الاستطلاع خرق الأجواء اللبنانية، فيما استمرت الاعتداءات العسكرية على الأراضي اللبنانية. وفي موازاة ذلك، تواصل إسرائيل التمسك بخطاب يركز على البقاء في ما تسميه «المناطق الأمنية» أكثر مما يتحدث عن انسحاب كامل. وقد عزز رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، هذا التوجه خلال جولة قام بها أمس داخل الأراضي اللبنانية المحتلة، أعلن خلالها أنه أصدر أوامر بتدمير المزيد مما وصفه بـ«البنى التحتية»، مؤكداً أن «إسرائيل لن تنسحب قبل إزالة تهديد حزب الله في كل لبنان».

وفي ما يتعلق بالمرحلة التنفيذية للاتفاق، تتركز الاتصالات حالياً على وضع الآليات العملية لتطبيقه. وتشير المعلومات إلى أن الخطوة الأولى ستبدأ عبر ترتيبات أمنية تُنفذ بالتنسيق الحصري مع الجيش الأميركي، على أن تُطبق في مناطق نموذجية يفترض أن ينسحب منها جيش الاحتلال، قبل تعميم التجربة تدريجياً على مناطق أخرى وفق مراحل متتالية. وبالتوازي، يجري التداول في تشكيل لجنة مراقبة تتولى مواكبة تنفيذ الاتفاق والإشراف على مراحله الأولى، على أن يُحسم لاحقاً عدد أعضائها وآلية عملها.

وفي سياق متصل، لفت أمس استقبال رئيس الجمهورية لقائد الجيش العماد رودولف هيكل. وبحسب المعلومات، أبلغ عون قائد الجيش رفضه للحملة الإسرائيلية، وكذلك للحملة الداخلية التي طاولت قيادة الجيش ودورها، مؤكداً أن مسألة إقالته «ليست مطروحة بأي شكل من الأشكال». وشدد رئيس الجمهورية على أن كل ما يُتداول بشأن قائد الجيش لا يعدو كونه تسريبات تقف خلفها إسرائيل، وأن المؤسسة العسكرية ستبقى الضامن الأساسي للاستقرار الداخلي.

(الأخبار)

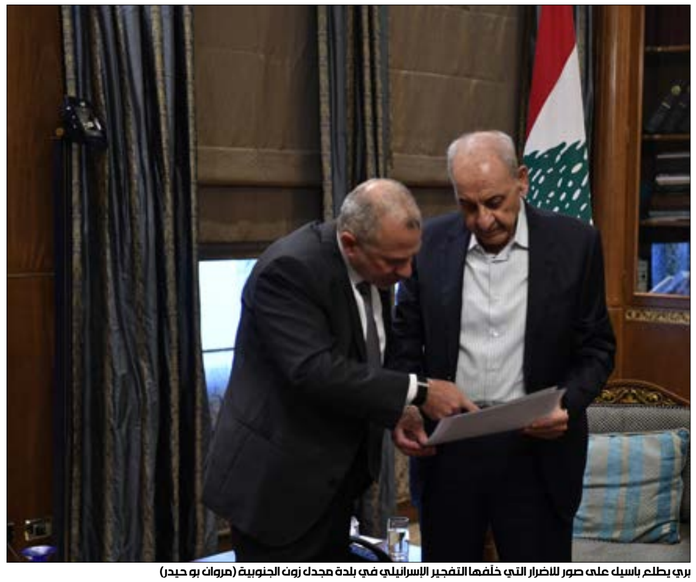

بري يطلع باسيل على صور للأضرار التي خلفها التفجير الإسرائيلي في بلدة مجدل زون الجنوبية (مروان بو حيدر)

مقالة

الانتفاضة الآتية

كريم حدّاد

لم يعد النقاش في ما يُسمّى «اتفاق واشنطن» نقاشاً سياسياً عادياً بين موالاة ومعارضة، ولا خلافاً عابراً حول وجهة من وجهات الحكم. نحن أمام لحظة فاصلة: هل تبقى السيادة قاعدة تأسيسية في وجود الدولة، أم تتحوّل إلى لفظة بروتوكولية تُستعمل في الخطب ثم تُداس عند أول أمر عمليات يأتي من الخارج؟ وهل يبقى الدستور مرجعاً مُلزماً للسلطات، أم يصبح ورقة مؤجّلة حين تريد السلطة أن تنفّذ التزامات لم تمر في القنوات الدستورية ولم تَنَلْ شرعية وطنية؟

الخطر في اتفاق واشنطن لا يقتصر على مضمونه، بل يبدأ من طريقته. الاتفاق لا يكتسب قوة الإلزام الوطني، ما لم يمر في المؤسسات وفق الأصول، وما لم يخضع للنقاش والمُساءلة والموافقة حيث يجب أن تكون الموافقة. وهو يبقى فعلاً سياسياً مبتور الشرعية، ولو حاول أصحابه إلباسه ثوب الدولة. السلطة ليست مالكة للدولة، ولا يحقّ لها أن تتصرف بالسيادة كأنها تفويض شخصي أو وكالة مفتوحة من الشعب. السيادة ليست ملك الرئيس، ولا الحكومة، ولا أيّ فريق سياسي. السيادة ملك الشعب، والدستور هو العقد الذي يمنع السلطة من تحويل إرادتها الخاصة إلى قدر وطني مفروض.

> **كلّ من تورّط في هذا الاتفاق أو تنفيذه، يخضع للمُلاحقة وفق القانون. لا حصانة أمام خرق الدستور والتفريط في السيادة، وشبهة التعاون مع العدو، والموظف العام ليس مُنفّذاً أعمى لأوامر مُخالفة للدستور وتمسّ أمن البلاد**

الأخطر من ذلك أن السلطة، شرعت عملياً في تنفيذ الاتفاق بالتنسيق مع القوات الأميركية وقوات الاحتلال الإسرائيلي. هنا لا يعود الأمر مجرّد خطأ في الشكل، بل يتحوّل إلى مسار يمسّ جوهر الكيان. فالخطر لا يكمن فقط في توقيع وثيقة أو تبنّي بيان، بل في تحويل أرض لبنان ومؤسساته وأجهزته إلى أدوات تنفيذ لإرادة أجنبية معادية أو متحالفة مع العدو. وحين يصبح التنفيذ واقعاً، تصبح المسؤولية مباشرة: مسؤولية سياسية، ومسؤولية دستورية، ومسؤولية قانونية، ومسؤولية وطنية لا تسقط بالتقادم.

من هنا يجب فتح باب المُساءلة على مصراعيه. إنّ كل من تورّط في تمرير هذا الاتفاق أو تنفيذه، أياً يكن موقعه، يجب أن يخضع للمُلاحقة وفق القانون. لا حصانة أمام خرق الدستور، ولا حصانة أمام التفريط في السيادة، ولا حصانة أمام أي شبهة تعاون مع العدو أو مع جهة أجنبية على حساب المصلحة الوطنية. الموظف العام ليس مُنفّذاً أعمى لأوامر السلطة حين تكون هذه الأوامر موضع مخالفة دستورية أو تمسّ أمن البلاد. والسلطة السياسية لا تستطيع أن تختبئ خلف الإدارة أو الجيش أو الأجهزة لكي تمرّر ما لا تستطيع الدفاع عنه أمام الشعب.

إن أخطر ما في اللحظة الراهنة هو محاولة استخدام الدولة ضد معناها. فالدولة، في أصلها، وُجدت لحماية الشعب والأرض والسيادة. فإذا تحوّلت بعض مواقع السلطة إلى أدوات لتنفيذ إرادة خارجية، وجب التمييز بين الدولة بوصفها وطناً ومؤسسات وطنية، والسلطة بوصفها فريقاً حاكماً قد يفرّط أو يخطئ أو يرتبط بحسابات خطيرة. الدفاع عن الدولة لا يعني الدفاع عن انحراف السلطة. وحماية المؤسسة الوطنية لا تعني تسليمها لمن يريد استخدامها لضرب الشعب اللبناني أو لتطويع إرادته.

لقد صار واضحاً أن رئيس الجمهورية يتحمّل المسؤولية السياسية الأولى عن هذا المسار. فبدلاً من أن يكون حارساً لوحدة البلاد، بدا في موقع من يفتح أبواب الانقسام الوطني الأشد خطراً. وبدلاً من أن يكون رأس الدولة الحامي للسيادة، ظهر كمن يغامر بما تبقّى من الإجماع الوطني لمصلحة ترتيبات مفروضة من الخارج. والأنكى ما يُتداول عن ضغوط تُمارس على قائد الجيش لدفعه إلى الاستقالة أو لتطويع المؤسسة العسكرية في اتجاه لا يليق بتاريخها ولا بدورها الوطني. الجيش ليس أداة في يد فريق، ولا ينبغي أن يُدفع إلى مواجهة شعبه، ولا إلى حماية اتفاق فاقد للشرعية الوطنية. الجيش مؤسسة وطنية جامعة، وأي محاولة لزجّه في مشروع صدام داخلي هي اعتداء على الجيش قبل أن تكون اعتداء على الناس.

لذلك يصبح الشعب اللبناني، بأحزابه الوطنية وقواه النقابية والشعبية والبلدية والطالبية والإعلامية، معنياً بالتصدّي لهذا المسار. وثمّة حاجة إلى حركة اعتراض وطنية على كل المستويات: دعاوى وملاحقات، بيانات ومواقف، اعتصامات وإضرابات، ضغط شعبي وإعلامي، فضح للوثائق والمسارات، منع سياسي وشعبي لتحويل الأرض اللبنانية إلى ممر أو منصة أو غطاء لأي تحرّك مُعادٍ. فالعدوان لا يصبح وطنياً إذا حمل ختماً رسمياً، والتفريط لا يصبح سيادة إذا صدر عن مكتب رئاسي.

يوم قُرِض اتفاق 17 أيار، ظنّ أصحابه أن الدعم الخارجي يكفي لصناعة شرعية داخلية، وأن ميزان القوة قادر على كسر الإرادة الوطنية. لكنّ انتفاضة 6 شباط 1984 أسقطت الاتفاق وأسقطت معه وهم تحويل لبنان إلى تابع في معادلة العدو. لم يسقط ذلك الاتفاق لأنه كان ضعيف الصياغة فحسب، بل لأنه كان فاقداً للجذر الوطني. كان اتفاقاً فوقياً، غريباً عن وجدان الناس، ومناقضاً لمصلحة البلاد. ولهذا سقط.

اليوم يعيد اتفاق واشنطن إنتاج المنطق نفسه: سلطة تراهن على الخارج، ترتيبات تُفرض من فوق، استخفاف بالإرادة الشعبية، محاولة لتطويع المؤسسات، وتقديم التنازل على أنه واقعية سياسية. لكنّ لبنان لم يكن يوماً محكوماً فقط بتوقيع من هنا أو ضغط من هناك. في لبنان ذاكرة مقاومة، وذاكرة انتفاضات، وذاكرة إسقاط اتفاقات أُريد لها أن تكون قدراً ثم صارت عبئاً على أصحابها. ما فشل في 17 أيار لن ينجح اليوم باسم جديد وبلغة جديدة.

إن الانتفاضة الآتية ليست ترفاً سياسياً ولا استعراضاً خطابياً. إنها ضرورة وطنية إذا استمر هذا المسار. لكنها يجب أن تكون انتفاضة واعية، مُنظّمة، شاملة، تعرف عدوّها وتعرف أدواتها. انتفاضة في الشارع، وفي القضاء، وفي الإعلام، وفي البرلمان إن وُجد من يملك شجاعة الموقف، وفي النقابات والجامعات والبلديات. انتفاضة تحاصر الاتفاق سياسياً وأخلاقياً وقانونياً، وتمنع تحويله إلى أمر واقع.

لبنان ليس أرضاً سائبة، ولا شعبه قطيعاً يُقاد إلى مصيره بصمت. ومن يظن أن تمرير اتفاق فاقد للشرعية ممكن بقوة الضغط الأميركي أو الغطاء الإسرائيلي أو تواطؤ بعض مواقع السلطة، لا يعرف أن في هذا البلد مخزوناً وطنياً قادراً على قلب المعادلة. قد تتأخّر الانتفاضة، لكنها حين تصبح ضرورة تولد من عمق الخطر.

الانتفاضة الآتية، ليست فوضى، بل استعادة للمعنى الوطني، للقول إن الدستور ليس تفصيلاً، والسيادة ليست وجهة نظر، والمؤسسات ليست أدوات عند فريق، والجيش ليس عصا في يد سلطة، ولبنان ليس مُلحقاً بغرفة عمليات أجنبية.

اتفاق واشنطن، سيُسقطه اللبنانيون كما أسقطوا ما قبله: بوحدة وطنية صلبة، وبمقاومة سياسية وشعبية وقانونية شاملة، وبإيمان أن الاحتلال لا يكتسب شرعية، وأن التفريط لا يصير دولة، وأن السيادة لا تُستعاد إلّا حين ينهض الشعب لحمايتها.

تقرير

حملة تستهدف هيكل وقناعة بأن لا تأثير لـ«سلطة عون» على الأرض

تشاؤم إسرائيلي حيال تطبيق اتفاق واشنطن... وتلويح بحرب مفتوحة

تعكس التعليقات والتحليلات الصادرة عن وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الإسرائيلية مقاربة متشائمة للاتفاق الإطاري الموقّع بين سلطة الوصاية في لبنان وإسرائيل. ويجمع عدد من الكتّاب والمحلّلين على التشكيك في فرص تطبيقه، معتبرين أن الوقائع الميدانية، وفي مقدمها استمرار حضور حزب الله، تحول دون ترجمة بنوده إلى واقع عملي.

وفي المقابل، تكشف هذه القراءات عن تباين في تقييم الغايات التي يُراد للاتفاق أن يحقّقها؛ فبينما ينظر إليه بعضهم باعتباره إنجازاً سياسياً أميركياً شكلياً، يرى آخرون أنه يؤسس لواقع أمني جديد يطيل أمد المواجهة في لبنان بدلاً من إنهائها.

وفي هذا السياق، اعتبر الكاتب السياسي الإسرائيلي اريه أغوزي، في مقال نشره موقع «زمان إسرائيل»، أن «العائق الرئيسي أمام تنفيذ الاتفاق هو حزب الله، لأن الحكومة اللبنانية موجودة على الورق فقط، فيما يسيطر حزب الله فعلياً على الأرض. فيما الجيش اللبناني، الذي يُفترض أن يشرف على تنفيذ الاتفاق، ضعيف، ولا يملك القدرة على مواجهة حزب الله».

وأضاف أن الإدارة الأميركية كانت حريصة على إنجاز الاتفاق لمنح الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرصة للإعلان عن «إنجاز» احتفالي آخر، قائلاً: «هذا إنجاز آخر يشبه الحديث عن فنادق وكازينوهات في غزة، أو عن إيران بلا سلاح نووي وبلا صواريخ بالستية. أراد الأميركيون تسجيل إنجازات، لكنها بقيت حبراً على ورق، من دون أي أساس على أرض الواقع».

ورأى أغوزي أن «الوضع سيّئ، بل سيّئ جداً. فإسرائيل لم تحقق شيئاً. والولايات المتحدة دفعت نحو هذه الاتفاقات لأنها سئمت الانخراط في أزمات الشرق الأوسط. وإذا كان أحد بحاجة إلى دليل إضافي على أن هذا الاتفاق مجرد مزحة بائسة، فقد جاء ذلك يوم السبت في رد زعيم حزب الله نعيم قاسم الذي أعلن رفضه الاتفاق، وشن هجوماً حاداً على الخطوة التي وُصفت بأنها تمهيد محتمل لاتفاق سلام».

بدوره، اعتبر رئيس برنامج سياسة الأمن القومي في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، عوفر شلح، أن المضمون الدقيق للوثيقة التي وقّعتها إسرائيل والسلطة اللبنانية لا يحمل أهمية استثنائية، لأن

> **الحملة على قائد الجيش امتدت إلى منصات عربية، ولا سيما سعودية وإماراتية، وإلى وسائل إعلام لبنانية**

التجربة الممتدة بين تشرين الثاني 2024 وآذار 2026، أظهرت أن الجيش اللبناني غير قادر على تنفيذ ما هو مطلوب منه. وأشار، في مقال نشره موقع القناة 12، إلى أن الجانب الإيجابي الوحيد في الاتفاق يتمثل في تجديد التزام الجهات الرسمية في لبنان بالعمل على إنهاء نفوذ حزب الله، لكنه استدرك بأن «هذه الجهات لا تملك القدرة على تحقيق ذلك، ومن المشكوك فيه أن تمتلكها في المستقبل. أما الدعم الأميركي الموعود للجيش اللبناني، وعلى أهميته، فمن غير الواضح أنه سيصمد بعد أول حادث يُقتل فيه جنود أميركيون».

ورأى شلح أن إدارة دونالد ترامب تسعى إلى تقليص انخراطها في الشرق الأوسط بأسرع وقت ممكن، معتبراً أن الاتفاق بين إسرائيل ولبنان، من المنظور الأميركي، جزء من تنفيذ الاتفاق السيئ الذي تم توقيعه مع إيران». وأضاف أن الاتفاق يعكس أيضاً محاولة أميركية لإظهار طبيعة القتال ضد هذه السيطرة ولا نتائجه».

من جانبه، رأى محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «معاريف»، أفي أشكنازي، أن حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو تتجه نحو تكريس واقع الحرب الدائمة في لبنان، متخلية عن العقيدة الأمنية التي أرساها مؤسس الكيان، دافيد بن غوريون، والقائمة على خوض حروب خاطفة تتخللها فترات طويلة من الهدوء، بما يتيح لإسرائيل الحفاظ على نمط حياة طبيعي وبناء دولة مستقرة. وقال إن الرسالة التي تبعثها حكومة نتنياهو باتت واضحة، ومفادها أن مفهوم «جولات القتال» قد انتهى، وأن إسرائيل انتقلت إلى واقع جديد يقوم على حرب تتبعها حرب، ثم أخرى، من دون أفق سياسي. وأضاف أن الحكومة «لا تبدو منزعجة من امتلاء المقابر العسكرية بأجيال متعاقبة من الجنود القتلى، ما دام هؤلاء ليسوا من اليهود الحريديم»، في إشارة إلى استمرار إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية.

(الجيش اللبناني)

ونقل الكاتب عن رئيس حكومة الاحتلال قوله إنه «لا ينبغي للإسرائيليين أن يحبسوا أنفاسهم انتظاراً لمعرفة المنطقة التي ستنسحب منها إسرائيل لاحقاً، لأن ذلك لن يحدث»، مضيفاً أن «إسرائيل ليست لديها أطماع إقليمية في لبنان، لكنها لن تنسحب ولو مليمتراً واحداً قبل نزع سلاح حزب الله في جميع أنحاء لبنان».

ونشرت وسائل إعلام العدو سلسلة تقارير وتعليقات استندت إلى ما قالت إنها مصادر في الجيش والمؤسسة الأمنية، دعت إلى أن تبادر الولايات المتحدة إلى الضغط على الحكومة اللبنانية لإقالة قائد الجيش العماد رودولف هيكل، و«تنظيف» داخل المؤسسة العسكرية من «الضباط والعناصر الموالين لحزب الله».

ولم تقتصر هذه الحملة على الإعلام الإسرائيلي، بل امتدت إلى منصات إعلامية عربية عبر مراسلين في القناة 14 الإسرائيلية يتعاونون مع مؤسسات إعلامية، ولا سيما سعودية وإماراتية، ما أسهم في نقل هذه الرواية إلى وسائل إعلام لبنانية. وفي هذا السياق، تناولت قناة «الجديد» أمس معلومات عن مشروع يستهدف إقالة قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية في لبنان، باستثناء المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، إلا أن المعطيات التي توافرت لاحقاً لدى قيادة الجيش ودوائر في القصر الجمهوري أشارت، بحسب مصادر مطلعة، إلى أن هذه المعلومات تندرج ضمن الحملة الإعلامية الإسرائيلية للضغط على المؤسسات الأمنية اللبنانية.

(الأخبار)

تقرير

التوقيف أوّلاً... ثم البحث عن تهمة

القضاء العسكري ينهي التوقيف السياسي

(رئاسة الجمهورية)

أخلت القاضية غادة أبو علوان سبيل الموقوف ربيع الطويل لقاء كفالة مالية قدرها 20 مليون ليرة، إذ إن القضاء العسكري، على ما تقول مراجع قضائية لـ«الأخبار»، «لم يعد قادراً على مجاراة الرغبات السياسية للمدّعي العام التمييزي أكثر من ذلك، ولا يمكنه الاستمرار في احتجاز موقوف لم تثبت عليه التهمة بعد».

وكان الطويل أوقف قبل نحو شهر تنفيذاً لاستنابة قضائية فرنسية، تطلب من القضاء اللبناني توقيفه واسترداده للتحقيق معه في فرنسا بتهمة المشاركة في استيراد قطع يُشتبه في دخولها في صناعة المُسيّرات التي تستخدمها المقاومة.

وبعدما استمع فرع المعلومات إلى الطويل، تبيّن أنه يملك شركة مختصة باستيراد وتصدير المعدّات الكهربائية وبيع وشراء أجهزة الكمبيوتر وكاميرات المراقبة وصيانتها، وأنه ضمن تخصّص شركته استورد قطع «سيرفو» و«ديناميو»، المتعدّدة الاستخدامات والتي تدخل في صناعة الألعاب الإلكترونية والكهربائية وكاميرات المراقبة. عندها، طلب المدعي العام التمييزي أحمد رامي الحاج من مفوّض الحكومة القاضي كلود غانم الادّعاء على الطويل بجرم المادة (72) أي بجرم حيازة ونقل أسلحة وذخائر، علماً أنه لم يُضبط في حوزته شيء من ذلك.

وعلمت «الأخبار» أن الطلب «أحدث بلبلة قضائية، إذ بقي الملف لدى القاضي غانم ثلاثة أيام، قبل الادّعاء لعدم قناعته بالتهمة

> **إخلاء سبيل المتّهم باستيراد قطع لمُسيّرات المقاومة**

الموجّهة إلى الطويل». بعدها انتقل الملف إلى قاضي التحقيق الأول غادة أبو علوان التي قرّرت أمس إخلاء سبيل الموقوف لقاء كفالة مالية، على أن يبقى ممنوعاً من السفر إلى حين استكمال التحقيقات معه. وكان غانم مؤيّداً لإخلاء السبيل، فيما تشير معلومات إلى أن المدّعي العام التمييزي طلب الملف القضائي للموقوف من القضاء الفرنسي الذي لم يتجاوب معه بعد.

وأخذت القضية طابعاً سياسياً منذ البداية، إذ خالف الحاج المسار القضائي المعمول به في حالات مشابهة، والذي يقوم على احتجاز جواز سفر الشخص المطلوب من جهاز أجنبي، ثم طلب الملف القضائي من الخارج ومباشرة التحقيقات معه. هكذا احتُجز الطويل نفسه بدلاً من جواز سفره، وقبل الاطّلاع على الملف الفرنسي، راح الحاج يبحث له عن تهمة ليبرّر التوقيف. وعندما وجد ضالّته في المادة (72) من قانون الأسلحة، فرض على غانم الادّعاء بها. وفوق ذلك، لم يُخلَ سبيل الموقوف بعد مرور خمسة أيام على احتجازه تطبيقاً للمادة 113 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي تفرض ترك الموقوف بعد مرور خمسة أيام إذا كانت عقوبة الجرم المتّهم به لا تفوق السجن لمدة عامين.

(الأخبار)

تقرير

ردّ الاستئناف على الطعن بالتمديد لمفتي الجمهورية

كل الأبواب تُقفل في وجه دريان!

لينا فخر الدين

مرّت حوالى ثلاث سنوات على تمديد المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، في أيلول 2023، ولاية مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، عبر رفع السن القانونية لتقاعد مفتي الجمهورية إلى السادسة والسبعين، ومُفتي المناطق إلى الثانية والسبعين. غير أن القلق لا يزال حتى الآن يسيطر على دار الفتوى.

فالطعن في التمديد الذي تقدّم به القاضيان الشرعيان الشيخ همام الشعار والشيخ عبد العزيز الشافعي، إضافةً إلى الشيخ الراحل جميل عيتاني (طلب عدد من الأشخاص لاحقاً التدخل في الطعن)، يقضّ مضجع دريان. ولذا، تنشغل عائشة بكار منذ أشهر بصياغة المطالعات القانونية في محاولة للمماطلة، وعرقلة إصدار مجلس شورى الدولة لحكمه النهائي. وبالتوازي، تجري الاستعانة بشخصيات سياسية للضغط على «الشورى»، وضمان استمرار دريان في منصبه.

ولكن يبدو، حتى الساعة، أن هذه المساعي قد باءت بالفشل. تؤكد ذلك القرارات المتتالية الصادرة عن «الشورى»، وآخرها القرار 325، الصادر عن مجلس القضايا في «الشورى» برئاسة القاضي يوسف الجميل الأسبوع الماضي. وهو تضمّن، كما كان متوقعاً، ردّ الاستئناف المُقدَّم من وكيل الدفاع عن المجلس الشرعي، نقيب المحامين السابق في طرابلس، محمد المراد.

وكان الأخير طالب بإيقاف المحاكمة بعد وفاة أحد الخصوم (عيتاني)، وفسخ قراري «الشورى» اللذين يطلبان تسليم محضر جلسة التمديد كاملاً، ومحضر اللجنة التشريعية، وبعض الملفات الأخرى، لـ«عدم تصحيح الخصومة قبل صدورهما». كما اعتبر المراد في متن مطالعته أن «الشورى» غير متخصّص بالنظر في المراجعة، لافتاً إلى أن الإصرار في القرارين على الاستحصال على مستندات تخصّ أعمال المجلس الشرعي «مخالف لنص المادة 67 من نظام مجلس الشورى، ما يقتضي فسخهما».

في المقابل، أكد مجلس القضايا أن «وقف سير المحاكمة أو انقطاعها لا يحصل حكماً أو تلقائياً، وأنه يعود للهيئة الحاكمة، كما وللمستشار المقرّر، تطبيق أحكام المادة 75 أو اتخاذ أي إجراء آخر يجدونه مناسباً»، لافتاً إلى أنه «لا يمكن، في سياق التحقيقات الجارية أمام سلطة قضائية، التذرّع بأي طابع سري للمستندات موضوع قرار التكليف، في ظل غياب أي نص قانوني يحجب اطلاع الهيئات القضائية عليها». وعليه، قرر «الشورى» بالإجماع ردّ استئناف المراد وتحميله رسوم ومصاريف الاستئناف.

> **مجلس القضايا يصرّ على طلب تسليمه محضر جلسة التمديد لدريان ويطالبه بشطب عبارات جارحة في متن استئنافه ويغرّمه رمزياً**

شطب العبارات الجارحة

غير أن أبرز ما ورد في القرار كان طلب شطب العبارات الجارحة الواردة في طلب الاستئناف، «واستبدالها بورقة خالية من تلك العبارات تحت طائلة إخراجها من الملف». إضافةً إلى تغريم المجلس الشرعي رمزياً عبر مصادرة التأمين، الذي عادةً لا يتعدّى الـ100 ألف ليرة لبنانية. ومع ذلك، شكّل قرار «الشورى» سابقة، وهي تغريم رئيس طائفة دينية ومطالبته بشطب عبارات جارحة أوردها.

في المحصلة، شكّل قرار «الشورى» انتكاسة جديدة لمفتي الجمهورية، لما يمثله من إشارة إلى جديته في المضي بالمسار القانوني، والذي قد يصل، في حال إصرار أعضائه على عدم الرضوخ للضغوط السياسية، إلى إصدار حكم بعدم قانونية التمديد لدريان. وبالتالي الإطاحة به وانتخاب مفتٍ جديد. ويشير قانونيون إلى أن هذا المسار قد يكتمل خلال أشهر معدودة، ابتداءً من تبليغ الحكم، ثم تسلّم محضر جلسة التمديد والملفات المتعلقة بها، فصدور تقرير المستشار المقرّر، ومن ثم تقرير مفوض الحكومة، لتليه دعوة الجهة المستدعية والمستدعى بوجهها إلى الحضور واستلام صورة عن المُطالعتين والتعليق عليهما، وصولاً إلى إصدار الحكم النهائي. يشار إلى أن هذا المسار سيتأخر بعض الوقت، ربطاً ببدء العطلة القضائية منتصف الشهر المقبل.

كلّ ذلك يضع دريان أمام مأزق حقيقي، جعله، بحسب بعض المتابعين، يطلب مساعدة الرئيس سعد الحريري، كما طرق أبواب سياسيين من خارج الطائفة السنيّة، مع تحميله بعض المقرّبين منه، وعلى رأسهم رئيس المحكمة الشرعية السنية العليا، الشيخ محمد عسّاف، مسؤولية عدم تأمين مخرج قانوني لجلسة التمديد قبل عقدها واتخاذ القرار. ولذا، يقوم عسّاف بمحاولات غير قانونية من تحت الطاولة، للإيحاء بأنّه يتابع القضية عن كثب.

في المقابل، يطرح آخرون فكرة التمديد من جديد لمفتي الجمهورية، وهو ما باتت ملامحه تظهر في اجتماعات المجلس الشرعي.

رأي

القضاء في عهد «الإصلاح والإنقاذ»: وعود بلا إنجازات

عمر نشابة

حين كُلّف القاضي السابق في محكمة العدل الدولية نواف سلام بتشكيل الحكومة، اعتقد كثير من اللبنانيين أن السلطة التنفيذية ستشهد أخيراً انتقالاً من خطاب الإصلاح إلى ممارسته الفعلية. فالرجل الذي أمضى سنوات في أعلى هيئة قضائية دولية، وارتبط اسمه بمفاهيم سيادة القانون واستقلال القضاء، بدا مؤهلاً لدى كثيرين لإطلاق ورشة إنقاذ حقيقية للعدالة اللبنانية التي تحولت، خلال سنوات الانهيار الاقتصادي، إلى مؤسسة منهكة وعاجزة ومهانة.

لكن، بعد أشهر على تولي سلام رئاسة الحكومة، وجزيف عون رئاسة الجمهورية، يصعب العثور على مؤشرات تدل على انطلاق مسار إصلاح قضائي جدي، أو حتى على وجود إرادة سياسية واضحة لإعادة بناء السلطة القضائية بوصفها إحدى الركائز الأساسية للدولة.

صحيح أن الحكومة أقرّت مشروع قانون يتعلق بتنظيم القضاء واستقلاليته، وصحيح أن بعض التشكيلات القضائية أُنجزت بعد سنوات من التعطيل، إلا أن ذلك لا يكفي لإقناع اللبنانيين بأن العدالة استعادت عافيتها. فالإصلاح القضائي لا يُقاس بعدد مشاريع القوانين أو بما يرد في البيانات الوزارية، بل بقدرة الدولة على توفير الإمكانات البشرية والمالية والمادية التي تتيح قيام قضاء مستقل وفاعل وقادر على مواجهة أصحاب النفوذ السياسي والمالي، وهي قدرة لا تزال غائبة إلى حد كبير. فالحكومة لم تخصص اعتمادات استثنائية للنهوض بالمؤسسة القضائية، ولم تعلن خطة مالية لتحسين أوضاع القضاة وموظفي المحاكم وعناصر الضابطة العدلية. ولا يزال العاملون في الجسم القضائي يعملون برواتب فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها الشرائية، فيما يواجه رؤساء الأقلام والمحضّرون والكتبة أوضاعاً اجتماعية صعبة تدفع بعضهم إلى التغيب عن العمل أو البحث عن مصادر دخل إضافية لتأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش. والضابطة العدلية، التي يفترض أن تشكل الذراع التنفيذية للقضاء، لا تزال تعمل بإمكانات محدودة، ومن دون أي خطة معلنة لتحسين ظروف عمل عناصرها أو تزويدهم بالمعدات والتجهيزات الحديثة، أو تطوير قدراتهم في مجالات التحقيق المالي والجرائم الإلكترونية وجمع الأدلة الرقمية.

كذلك، لم تشهد قصور العدل في لبنان أي عملية تأهيل شاملة، وبات أوضاعها أقرب إلى ما يليق بدولة مفلسة منها إلى دولة تعلن سعيها لاستعادة ثقة مواطنيها. فالنظارات التابعة للمحاكم مكتظة ولا تستوفي المعايير الإنسانية، وتعاني المباني القضائية نقصاً كبيراً في أعمال الصيانة والتجهيزات الأساسية، من دون أي مؤشرات إلى وجود خطة وطنية جدية لتحديث البنية التحتية العدلية أو مكننة الإجراءات القضائية.

أما معهد الدروس القضائية، الذي يفترض أن يشكل حاضنة للفكر القضائي الحديث، فلم يُعلن حتى الآن عن أي مشروع استراتيجي لتطويره، أو منحه استقلالاً مالياً وإدارياً، أو تعزيز قدراته التدريبية بما يواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات العدالة الرقمية والجرائم العابرة للحدود ومكافحة الفساد.

غير أن المشكلة الأعمق لا تكمن في الحجر أو البنية التحتية، بل في أداء العدالة نفسها واللفلفات الكبرى التي تشكل الاختبار الحقيقي لأي سلطة تتحدث عن الإصلاح. ففي قضية الحاكم السابق لمصرف لبنان رياض سلامة، بدا القضاء اللبناني عاجزاً عن إنتاج مسار محاسبة سريع وفعّال يتناسب مع حجم الكارثة المالية التي أصابت اللبنانيين.

وفي ملف المصارف، لم تظهر حتى اليوم إرادة قضائية أو سياسية جدية لمساءلة أصحاب المصارف أو الجهات الرقابية التي ساهمت في هندسة أكبر عملية احتجاز جماعي للودائع في تاريخ لبنان الحديث. كما لم تُبذل جهود فعلية لاستعادة الأموال المحتجزة أو تحديد المسؤوليات المدنية والجزائية المرتبطة بتبديد مدخرات مئات آلاف اللبنانيين.

أما في قضية انفجار مرفأ بيروت، فرغم استنفاد التحقيقات وتحقيق بعض التقدم الإجرائي، لا تزال العدالة بعيدة المنال بالنسبة إلى عائلات الضحايا. فالمحاسبة الحقيقية لا تتحقق بمجرد استكمال التحقيقات، بل عبر محاكمات شفافة وسريعة وأحكام نهائية تطاول جميع المسؤولين من دون استثناء، أو حصانات مقنّعة.

الخيبة التي يشعر بها كثير من اللبنانيين اليوم لا تعود إلى أن الحكومة أخفقت في تحقيق معجزة خلال أشهر قليلة، بل إلى أنها لم تُظهر حتى الآن استعداداً فعلياً لجعل القضاء أولوية وطنية. فمن السهل إطلاق الخطابات حول استقلالية القضاء، والتفاخر بالسيرة المهنية لرئيس حكومة ترأس أعلى هيئة قضائية دولية، لكن الأصعب هو تخصيص الموارد اللازمة، ومواجهة المصارف، وتحسين أوضاع القضاة، وتأهيل قصور العدل، وتحديث معهد الدروس القضائية، وإطلاق ورشة إصلاح شاملة لا تخضع لحسابات المصالح السياسية والطائفية.

انتخب البرلمان اللبناني عون رئيساً للجمهورية، ورحّب كثيرون بتكليف سلام رئاسة الحكومة، على أمل أن يشكّل الرجلان بداية عهد مختلف تكون فيه العدالة أداة لحماية المجتمع، لا مجرد شعار للاستهلاك السياسي. لكن ما تحقق حتى الآن لا يرقى إلى مستوى الوعود ولا إلى حجم الانهيار الذي أصاب الدولة. فإذا كان القضاء لا يزال عاجزاً عن إعادة أموال المودعين، وعن إنجاز المحاسبة في انفجار المرفأ، وعن ملاحقة كبار الفاسدين، وعن تأمين الحد الأدنى من الكرامة لقضاته وموظفيه، فبأي معنى يمكن الحديث عن الإصلاح؟ وكيف يمكن إقناع اللبنانيين بأن دولة القانون تولد فعلاً؟

◄ إعلانات رسمية

إعلان تبليغ

إن المحكمة الابتدائية في المتن الغُرفة الخامسة الناظرة في الدعاوى المالية برئاسة القاضية نضال حويك وعُضوية القاضيين محمد خير قرفلي وريم الحجار في الدعوى رقم 2023/3417 المُقدمة في 2023/10/17 من المُدعية Lebanese Healthcare management LHM SAL قررت المحكمة إبلاغ ورثة المُدعى عليه: اسكندر جورج دغلاوي، وهم حسب حصر الإرث والده جورج دغلاوي وشقيقته من والديه غيتا جورج دغلاوي واختيه من والدته وهما: ريتا وميراي ريمون بولس المجهولي محل الإقامة، وذلك سنداً للمادة /15/ أ.م.م. عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بغية تعيين مُمثل خاص يبقى مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ، وإن موضوع الدعوى المذكورة هو إلزام الجهة المُدعى عليها بدفع للمُدعية مبلغ /71136,32/ د.أ. (واحد وسبعون ألفاً ومئة وستة ثلاثون دولار أمريكي واثنان وثلاثون سنتاً) مع الفوائد لغاية الدفع الفعلي.

رئيس القلم
ميشلين ضو

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية مُديرية المالية العامة مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار الدائرة الإدارية المُكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
ميلاد إبراهيم الضهر	847159	RR195790763LB	2026/3/27	2026/4/8
ميلاد إبراهيم الضهر	847149	RR195790777LB	2026/3/30	2026/4/8
عبد الكريم إبراهيم الضهر	3642246	RR195790785LB	2026/3/30	2026/4/8
شركة جمل غروب ش.م.م.	2625678	RR195790794LB	2026/3/31	2026/4/8
عادل الياس شبيب	2779205	RR195793570LB	2026/3/27	2026/4/8
يوسف طنوس طنوس سمعان	2084816	RR195794133LB	2026/3/27	2026/4/14

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 93

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة السيد برفورمانس ش.م.م	1310702	RR232944214LB
شركة لامان دور ش.م.م- LA MAIN D OR S.A.R.L.	933799	RR232944004LB
بعقليني ودريبي ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامية بولين حلو	1188499	RR232944497LB
شركة سي اند اي للتسويق ش.م.م	1002770	RR232944758LB
ان دي ار ش.م.ل	1309542	RR232944832LB
شركة جاد للمياه ش م م	568804	RR232944885LB
ان دي ار فاينانس ش.م.ل هولدنغ	1299423	RR232945395LB
كومبيووركس ش م ل	2386175	RR232945458LB
مانجمنت انفستمنت غروب هولدنغ ش.م.ل	1282194	RR232946232LB
فاشن بلدر كومباني ش.م.م	1269776	RR232946250LB
Eye Candy sarl	296341	RR232946317LB
كير اوف ش.م.ل CARE-OF SAL	162046	RR233184024LB
نبيل الياس شلهوب	323451	RR233184276LB
شركة هارتكو ش.م.م HARTCO S.A.R.L.	477544	RR233184378LB
مجموعة عزالدين التجارية ش.م.م	496991	RR233184483LB
ورثة عبد الحميد العلمي السبع	569739	RR233184656LB
ليفينغ سوشل ش.م.ل	2374752	RR233185197LB
شركة الوالي للتجارة العامة ش.م.م	2522807	RR233185237LB
شركة ساي جابانيز اند تي ش م م	2526296	RR233185271LB
عادل مهنا	2526309	RR233185285LB
شركة بسام الحايك وشريكته - الحياة	2596566	RR233185325LB
توبري سوبرمارشية ش.م.م	2586188	RR233185360LB
Y mangement s.a.r.l	2586195	RR233185373LB
مبدل ايست كومبونيكيشن غروب هولدنغ ش.م.ل	2586772	RR233185387LB
تي اند ام ش.م.ل	2589188	RR233185427LB
الـ بي اش ش.م.ل	2589701	RR233185435LB
غولدن ناتش اوتو سنتر ش.م.م	2594081	RR233185501LB
شركة ماما برستيج ش.م.م	2594517	RR233185515LB
شركة سينانوزز بزنس ش.م.م.	2595955	RR233185546LB
شركة بيست كلينر اند سرفيسز ش.م.م	2583759	RR233185648LB
هاي دفينيشون ميديا ش.م.ل	2585522	RR233185665LB
غلوريا جير	2585595	RR233185679LB
فريد الحاج للتعهدات - فريد خليل الحاج	2574314	RR233185705LB
SAFE WAY W.M SARL	2574738	RR233185719LB
سكوربيو للأمن - جلبوط وشركاه	310723	RR233185767LB
شركة تامبراس ش.م.م	310741	RR233185775LB
ليجور انفستور غروب ش.م.م	310757	RR233185784LB
كلوب سودا ش.م.ل	311023	RR233185798LB
فضل عبد الرحمن شمندر المعروف شاكر	311087	RR233185807LB
شركة ساند ووك ش.م.م	311120	RR233185815LB
الصيدلية المركزية	415028	RR233185824LB
PC DATA COMPUTERS AND TECHNOLOGY	415166	RR233185838LB
جان بيار ابو جوده	3199737	RR233185943LB
شركة ذا سانت ش.م.م. THE SAINTS S.A.R.L.	3207541	RR233186008LB
لوديز ش م م	3207857	RR233186011LB
PICADILLY TRADING LLC	3209702	RR233186039LB
ديوك ايتيري & كافيه ش.م.م. Duke eatery & cafe S.A.R.L.	3210690	RR233186042LB
نوينز برودكاشن ش.م.م	1315693	RR233186135LB
ليفت هاند ش.م.م	1315772	RR233186144LB
عبود للاخشاب ش.م.م	1317467	RR233186158LB
سكاف ش.م.ل	1321624	RR233186232LB
سليم اند لايت ش.م.م	1324354	RR233186263LB
شركة محمد ابراهيم جواد و شركاه	1027018	RR233186285LB
جوزف رشيد يوسف الخوري	3197558	RR233186294LB
سمكاتي ش.م.م. SAMAKATI S.A.R.L.	3198674	RR233186303LB
مؤسسة علي شري	92690	RR233186325LB
أتو لاين ش.م.م. AUTO LINE S.A.R.L.	218808	RR233186348LB
مؤسسة عمر حسن للتجارة	223268	RR233186365LB
الشركة الفندقية للسياحة والتسويق ش.م.م	101964	RR233186405LB
الشركة اللبنانية للاغذية ش.م.ل	103187	RR233186422LB
شركة وايت لاندري ش.م.ل	104691	RR233186436LB
شركة اف اس ام. ش.م.م.	2092555	RR233186467LB
شركة مدينة فاشن ش.م.م	220435	RR233186498LB
عاطف ابو جبج	220784	RR233186538LB
كوماكس لانظمة المعلومات (عباس فرحات وشركاه)	221037	RR233186569LB
شركة جوزف نصار وشركاه للتعهدات والتجارة ش.م.م.	217450	RR233186657LB
اوتيلكو ش م ل	2243748	RR233186855LB
بروماستار ش.م.م	2546588	RR233187533LB
AGRILEB LLC Single Partner	3817293	RR233188128LB
سيلفر صن سيستمز ش م م	1769812	RR233188233LB
اندريا اميل الشماس	2637545	RR233188295LB
شركة لافابريك ش.م.م	2638529	RR233188318LB
وينك اونلاين سولوشنز (وينكوس) ش.م.م	2624681	RR233188349LB
شركة طعمه للتجارة و المقاولات ش م م	2634899	RR233188454LB
S.M.R Trading Cars L.L.C	2616530	RR233188508LB
برجينيا - للصناعة والتجارة والتسويق ش.م.م.	2616712	RR233188511LB
PARKING OPERATION SYSTEMS P.O.S s.a.r.l	2620809	RR233188587LB
بي اي شويفات ش.م.ل	2615005	RR233188613LB
حسين غملوش	2612770	RR233188715LB
مدى للانتاج الفني (يوسف علي الحاج حسن)	730087	RR233188794LB
مؤسسة جوزف نصر البعيني التجارية	730884	RR233188803LB
هول ان ذي وول ش.م.م	1141601	RR233188851LB
شركة تيليبيكو لبنان ش.م.ل	853803	RR233188879LB
جورج ديلور هارون	861555	RR233188936LB
يولكا بالاس (بيار الياس مدلج)	825106	RR233188967LB
ارتيكا ش.م.م	826927	RR233188975LB
تو فو TOO FOU -ميشال ابو زيد	832899	RR233188984LB
موتور بارتس ش.م.م	576524	RR233188998LB
FUTURE INTERNATIONAL DIARIES F.I.D بواسطة وكيل التفليسة المحامي عطاء عبدالله	614517	RR233189004LB
ليمو لتاجير السيارات ش.م.م	671830	RR233189018LB
لوجيستيكيس برو ش.م.م.	3148007	RR233189049LB

إعلان

تحويل شركة تضامن إلى شركة مُساهمة لبنانية صادر عن السجل التجاري في جبل لبنان.

بتاريخ 2025/7/30 تقرر بمُوجب جمعية عُمومية غير عادية تحويل شركة مغازل جبل لبنان المُسجلة لدى السجل التجاري في جبل لبنان تحت رقم /26988/ والكائن مركزها في منطقة الزلقا والعائدة ملكيتها لأصحابها السادة:

- هاني داود أبو جوده
- دافيد هاني أبو جوده
- ميشلين جورج مخول

من شركة تضامن إلى شركة مُساهمة لبنانية.

لذلك

على كُل ذي مصلحة أن يُقدم اعتراضه وملاحظاته ضمن مُهلة شهر من تاريخ آخر نشر.

رئيس القلم بالتكليف
شربل الحويك

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلبت هلا علي الجباعي سند بدل ضائع للعقار 14/45 هالالية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب شادي محمد جمعة سند بدل ضائع للعقار 16/666 بقسطا.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب مصطفى سليم المصري بصفته مُشتري سند بدل ضائع للعقار 11/769 بقسطا باسم الشركة العالمية للإعمار.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب أنيس حمدان لموكله فادي نخله السيقلي سند بدل ضائع للعقار 1375/ A4 مية ومية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلبت حليما أسعد الأعور سند بدل ضائع للعقار 4/444 هالالية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب المُحامي علي غدار وكيل مكرم محمد غدار لموكله محمد أحمد غدار سند بدل ضائع للعقار /2274/ الغازية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب ماهر شهاب غانم لمُوكلته وفاء شهاب غانم سند بدل ضائع للعقار 7/892 بقسطا.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في جزين

طلب ناجي مارون كرم أحد ورثة مارون مراد كرم ومريم يوسف الحاج نقولا سندات بدل ضائع للعقارات /438/ و/444/ و/1076/ و/1082/ و/3142/ و/3154/ و/3155/ و/3291/ منطقة جزين العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
يمنى سعد

◄ وفيات ►

رئيس مجلس النواب
اعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب والوزير السابق بهيج طبارة
المنتقل الى رحمته تعالى الجمعة
26 حزيران 2026

◄ إعلانات رسمية

انوفاكويست ش م م	2385093	RR233189070LB
شركة شيك سنتوس ش.م.م	2488765	RR233189097LB
شركة ايلمنتس تي في ش.م.م	740687	RR233189295LB
ورلد اسكايب ش.م.م WORLD ESCAPE SARL	746963	RR233189327LB
ميديكو فارما سوتيكالز ش م م	295754	RR233189344LB
شركة افينيو انترناشونال ش.م.ل.	295464	RR233189358LB
شركة ميديا منجمنت سرفيسز ش.م.م	476147	RR233189415LB
انترناشونال كلوبنغ اكسسبريانس ش.م.ل.	476732	RR233189432LB
مؤسسة ابراهيم عقل للتجارة والنقل (سامر ابراهيم عقل)	352832	RR233189503LB
شركة الوالي للتجارة العامة ش.م.م	2522807	RR233189551LB
شركة سلوم وشركاه للاخشاب ش.م.م	2700607	RR233189675LB
باسنا باسيونه ش.م.م	2702190	RR233189684LB
METRO TRADING SARL	2671307	RR233189715LB
شركة بيور اند غرين ش.م.م	2572332	RR233189790LB
اوبوكس ش.م.ل	2559075	RR233189812LB
برجينيا - للصناعة والتجارة والتسويق ش.م.م.	2616712	RR233189857LB
MISTILE LEBANON ش.م.ل	2687612	RR233189905LB
شركة كلاسيكو ش م م	2318837	RR233189928LB
المبروكة للتجارة العاماش.م.م	2537656	RR233190055LB
ص. ص كورب ش. م. م	3175849	RR233190149LB
شركة ا س و دستبلس ش.م.م	2888554	RR233190170LB
الكترو سيتي سنتر ش.م.ل	513817	RR233190223LB
ديجيوندر ش.م.م	1251857	RR233190285LB
اس تي سي شركة سيدي التجارية ش.م.ل. بواسطة وكيل التفليسة الأستاذة عطارد عبد الل	3305370	RR233190489LB
شركة لاند كونستراكشن غروب للتجارة والمقاولات ش.م.م.	2486106	RR233190651LB
شركة تيكنو وود انتيرير ديزاين ش م ل	2472058	RR233190784LB
شركة NINO CAR s.a.r.l	2470835	RR233190798LB
حلويات لبنان ش م م	3157792	RR233190912LB
شركة توينت ا ب ش م م	2872948	RR233190926LB
ميندفيلد هولدينغ ش م ل	2893877	RR233190930LB
شركة زيد ش م ل	2394377	RR233191011LB
كي انتش ماناجمنت(هولدنغ)ش.م.ل	2380665	RR233191025LB
شركة موسى ترايدانغ كومباني ش.م.م	2290662	RR233191087LB
مجموعة انيس الدولية ش.م.ل	2545971	RR233191158LB
غلاسينا ش.م.م.	2473779	RR233191215LB
شركة ك & ك ش.م.م.	2461790	RR233191232LB
شركة ج-سوليوشنز ش.م.م.	2408294	RR233191294LB
شركة اون تايم باباشينغ ش.م.م	2218048	RR233191379LB
شركة دبليو تو اس ش م ل بواسطة وكيل التفليسة المحامي علي رحا	2237855	RR233191382LB
اجز ناتش ش.م.م A.M.Z TOUCH	976510	RR233191453LB
التيمابت كرياتفيتي كومباني ش.م.م (U.C.C)	791007	RR233191484LB
سيدر ستون ش م م	2466569	RR233191507LB
فريميز ش م ل	2505320	RR233191541LB
MetaGate s.a.r.l	3265021	RR233191691LB
غلوبل غيت ميديات ش.م.م.	2914892	RR233191731LB
سميث ذا غروساي ستور - بدارو ش م م	2835793	RR233191802LB
ويب ترايدينغ ليميتد ش.م.ل اوف شور	2582269	RR233191904LB
شركة ريمنال للاتصالات والتعهدات الانشائية صناعة والتجارة المحدودة في لبنان	2538204	RR233191949LB
كومبيتيشن غاز ستايشنز ش م م	1393163	RR233191952LB
شركة برايم ريفيرنس ش.م.م.	1402893	RR233191966LB
جي. ام. جي. كومباني ش.م.م.	1444514	RR233191983LB
شركة ماما برستيج ش.م.م	2594517	RR233192034LB
ROLEO LLC	2675851	RR233192153LB
لاين ديزاين ش.م.م	2673240	RR233192167LB
شركة لوريم ليبانيي توزز ش.م.ل	2651854	RR233192175LB
حسن موسى عنتر	3277961	RR233192215LB
اي تي فور بيز نيت ش.م.م BUSINET 4 I T	2446156	RR233192269LB
IKOF ش.م.م	2613708	RR233192365LB
عليان غروب (مفروشات ديكور) عبدالله عليان وشركاه	1133021	RR233192431LB
غلاكسي للطباعة والاعلان ش.م.م	778466	RR233192992LB
شركة ستورهاوس ش.م.م	771423	RR233193012LB
الشركة اللبنانية للخدمات السياحة ش.م.م	766663	RR233193026LB
بيسي ماركت ش.م.م PC MARKET SARL	618082	RR233193074LB
س كوميونيكيشن ش.م.م	1229500	RR233193131LB
شركة التوزيع والتمثيل التجاري ش.م.م -سودير	1187149	RR233193162LB
شركة فيارج ش.م.ل VIERGE SAL	1198060	RR233193176LB
شركة التحفف للاعمال الكهربائية - فرع شركة اجنبيه	1177896	RR233193193LB
سل دوت نت CELL DOT NET ش.م.م	788964	RR233193281LB
شركة كابروس ش.م.م KABROS CO SARL	602436	RR233193627LB
شركة البير الفارح وشركاه ش.م.م	102207	RR233194225LB
مور رنت اي كار ش.م.ل	102313	RR233194242LB
نعمة اخوان جواد نعمة واخوانه	102354	RR233194256LB
اجود سليم البيطار	223937	RR233194260LB
شركة بيروت ميديا سنتر ش.م.ل	224731	RR233194313LB
مستشفى باستور ش.م.ل	224938	RR233194335LB
Ballast Nedam Beggeren B.V./Ballast Nedam Reging	225020	RR233194344LB
ورثة صلاح عبد اللطيف شهاب	100753	RR233194361LB
شركة احمد عقل ابراهيم واولاده ش م م ADNPC	429514	RR233194389LB
MAGMA	474096	RR233194429LB
نبيه محمد برهان حوري حرب	371150	RR233194485LB
مي انطوان عيد	389202	RR233194517LB
بوان فير ش م م	390757	RR233194525LB
البيت بيتك لصاحبها سعود عبد العزيز حسن ابو الجدايل	349578	RR233194653LB
شركة كومفرايدينغ ش.م.ل	354281	RR233194667LB
دهماني للمجوهرات ش.م.م DHAMANI JEWELS S.A.R.L.	363119	RR233194738LB
ديالا ترافل ش م م	366084	RR233194755LB
كرم بحمدون ش.م.ل	503936	RR233194830LB
مؤسسة يوسف محمد لوري	505789	RR233194857LB
شركة لافيلا ش.م.ل	653808	RR233194874LB
شركة ميرال للصياغة والمجوهرات ش.م.م	654081	RR233194888LB
شركة ضاهر للمفروشات المنزلية و المكتبية (ش.ت.ب)	654085	RR233194891LB
الوستار للتجارة العامة والتعهدات ش.م.م	656726	RR233194945LB
تقليعات عامة (جوزاف وديع مخلوف)	657497	RR233194959LB
شركة فوروبل ش.م.م	669845	RR233195089LB
ليمو لتاجير السيارات ش.م.م	671830	RR233195092LB
مؤسسة الياس ياغي (الياس طنوس ياغي)	312503	RR233195163LB
الشركة اللبنانية لإنتاج عصير الفواكه ومشتقاته والمياه صيدلية مرعي	313065	RR233195265LB
صب ت.ج.ل. ش.م.ل	225925	RR233195367LB
مطعم مسابا الذوق ش.م.م RESTAURANT MASSAYA EL ZOUK S.A.R.L	2965659	RR233195375LB
جان زاكي القدسي	314257	RR233195424LB
سمربياد -نادين نديم الخوري	2606623	RR233195662LB
امل الربيع للتجارة والتوزيع ش.م.م.	2605170	RR233195680LB
هادي فوزي فليحان	2600702	RR233195755LB
بوبلي سيتي ش.م.م	2598394	RR233195778LB
تفليسة شركة هيكل وصافتلي ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامية زينة منذ	2598313	RR233195781LB
4975 الشياح العقارية ش.م.ل	2597906	RR233195818LB
فود ارت ش م ل	2597751	RR233195910LB
دموس اند جاكوب انترناشونال ش.م.ل - اوف شولر	2476355	RR233196019LB
شركة نركم هندسة ومقاولات ش.م.ل	1324674	RR233196036LB
عبدالرحمن احمد عياش	1346576	RR233196053LB
شركة ستار فاشن ش.م.م	1378880	RR233196075LB
رول بلاست ش.م.م	222202	RR233196172LB
شركة حكتم بترولیوم ش.م.	218214	RR233196186LB
باسابارولا	218385	RR233196190LB
زينون مصطفى الحكم	218531	RR233196226LB
صناعات البشعلاني ش.م.م	218552	RR233196230LB
AUTHENTIQUE S.A.R.L	218775	RR233196257LB
ديجيتال لينكس-لبنانون ش.م.ل.	218784	RR233196265LB
الدادا للمجوهرات ش.م.م/ دي فور دي	219656	RR233196305LB
شركة سوناتا ش.م.ل	100893	RR233196376LB
شركة ابناء الحاج محمد حسن بركه	101042	RR233196393LB
نبيل محمد الخشن مخلص بضائع مرخص	223140	RR233196447LB
ب رغروب هولدنغ ش.م.ل	223198	RR233196455LB
مجموعة طه قليلات هولدنغ ش.م.ل	223267	RR233196464LB
مؤسسة محمد ابو حمدان - تجارة عامة	223288	RR233196478LB
شركة سبترام للاستشارات ش.م.م	223677	RR233196481LB
سوليا SOLEA	221664	RR233196504LB
شركة الحاتج فروج فقيه المشوي -لبنان بواسطة وكيل التفليسة المحامي انطوان طعمة	221971	RR233196521LB
شركة ميت سيتي ش.م.م.	2809340	RR233196535LB
حسن حسين شعيتو (MASSIMO)	2809282	RR233196549LB
شكر الله فيليب صفير	222135	RR233196566LB
محمود عارف المغربل	102081	RR233196606LB
فوتيكو ش.م.م	3274644	RR233196610LB
رياض يعقوب الشبابي	2654476	RR233196645LB
بروبرتي بروتكشن سيستمز	2659801	RR233196725LB
الدورادو اويلز ش م ل	2660986	RR233196742LB
اي بي اس-اف دي(دفنست باكينغ سوليوشن-فوود ديفجين) ش.م.م	2664817	RR233196773LB
انطوان حليم مطر	2665781	RR233196800LB
اي بي اس- بي دي (ادفنست باكينغ سوليوشن فارما ديفجين) ش.م.م	2664815	RR233196813LB
ايمن محمد علي عيتاني	2641564	RR233196915LB
مراماكو ش.م.ل	2642464	RR233196929LB
الشركة الوطنية للخدمات الكهربائية ش.م.ل	2642525	RR233196932LB
كريبيكو ش.م.م	2644648	RR233196977LB
سبارکل غروب ش.م.م	2645857	RR233197014LB
باروري انفستمنت غروب ش.م.م	2646123	RR233197028LB
Four Logistics ش.م.م	2650631	RR233197102LB
شركة نت اسي للهندسة و التجارة المحدودة في لبنان	2538176	RR233599755LB
بيوتي اند مور ش.م.م	1233385	RR233599857LB
شركة اسعاف وطوارئ طبي (سامو دو لبنان) ش.م.ل (شركة مقفلة)	3467677	RR233599976LB
شركة اي باي ش.م.ل	816556	RR233600011LB
سيتي ميديا ش.م.م	2726596	RR233600025LB
اس اي ار بونايند ش.م.م	2685020	RR233600056LB
اروزي بيك رستو كافيه ش.م.م	2596103	RR233600113LB
لافيدا هابانا بيروت ش م ل	2475058	RR233600189LB
SARL 34 SECTOR	2358253	RR233600232LB
كيرو ش م ل	2375157	RR233600246LB
ريان فودز ش م ل	2220237	RR233600285LB
ديلارا ميوزك برودكشن اند بيلبشنغ ش.م.م	546981	RR233600396LB
شركة ليدكو اويل ش.م.م	541513	RR233600405LB
شركة دي اند ايتش ش.م.ل	685294	RR233600422LB
ادمون فؤاد سفر داود	3604323	RR233650640LB
بيار انطوان بارد	1873288	RR233651720LB
شركة بيتش مديكال ش.م.ل	1139995	RR233652345LB
جوزاف سليم حرب	2239411	RR233652977LB
مؤسسة زغيب للدهانات	214290	RR233661497LB
هاي سرفيس كلين انش اس سي ش.م.م	3284353	RR233661789LB
نبيل سارج يوسف الزرقا	3303564	RR233661894LB
شركة ايجوم ش.م.م. ابراهيم وجوزيف مرعب	104692	RR233662563LB
مطعم كاروسيل /خليل اسعد شحرور	101280	RR233662855LB
جوزاف سليم حرب	2239411	RR233663263LB
شركة «اكسيد» ش.م.ل	2565299	RR233663422LB
شركة mv3 ش.م.ل	2541812	RR233664184LB
ميلا غروب ش.م.م MAYLA GROUP S.A.R.L.	2168657	RR233722267LB
مستر ماشروم ش.م.م	1638996	RR233722341LB
صناعات البشعلاني ش.م.م	209465	RR233726167LB
جان يسي مينا - خياطة	161866	RR233727318LB

الحدث

لجنة مراقبة ثلاثية... وخطّ اتصال
إيران لأميركا: لا مفاوضات قبل البند الـ13

مع التحديد النسبي للأزمة التي نشبت حول مضيق هرمز بعد وقف إيران مرور السفن عبر الممرّ العماني، أعادت طهران ربط مفاوضات الاتفاق النهائي مع واشنطن، بتنفيذ البند الـ13 من «مذكرة التفاهم»، والذي يؤكد أن بدء تلك المفاوضات رهنٌ بتنفيذ بنود أهمّها وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان. ولذا، فإن اجتماعات الدوحة التي تستضيف الوفدَين الإيراني والأميركي، ستقتصر على لقاءات منفصلة مع الوسطاء، ولن تشمل أيّ لقاء مباشر بين الوفدين.

وجاء هذا الربط على لسان رئيس الوفد الإيراني المفاوض، رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، الذي قال «إننا نتابع بمشاركة الوسيطين الباكستاني والقطري تنفيذ البند الـ13 من مذكّرة التفاهم مع أميركا»، مضيفاً أن «هناك التزاماً أميركياً، وفق المذكّرة، بوقف الحرب على لبنان وضمان سيادته. ولن نبدأ مفاوضات الاتفاق النهائي قبل تنفيذ البنود 1 و4 وَ5 و10 و11»، مشيراً إلى أنه «سيتمّ تشكيل لجنة مشتركة بين أميركا وإيران ولبنان

> **لا لقاء بين الوفدين الإيراني والأميركي في الدوحة**

لمراقبة إنهاء الحرب في لبنان، وتنافي ذلك بجدية».

وبعد توقف تبادل الضربات بين الولايات المتحدة وإيران، على خلفية فتح الممرّ العُماني في مضيق هرمز، والذي أعقبه استهداف طهران سفناً في أثناء مرورها من هناك، أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن وفداً إيرانياً سيبحث اليوم مع الجانب القطري مسألة الأموال الإيرانية المجمّدة، مؤكداً أنه «لا خطط للقاء الأميركيين على أيّ مستوى خلال الأيام المقبلة»، مكرّراً الموقف بشأن لبنان بقوله إن «الولايات المتحدة لديها تعهّد صريح بوقف الحرب في كلّ الجبهات». كما شدّد على أن «أيّ إجراء أميركي لن يبقى من دون ردّ، وقواتنا أثبتت أنها ستردّ على أيّ اعتداء بشكل صارم وفوري».

ونبّه الناطق إلى أن «عدم التزام الولايات المتحدة ببنود مذكّرة التفاهم سيؤثر سلباً بلا شك في المسار الراهن، وبالتالي لن تكون هناك مفاوضات حول الاتفاق النهائي إذا لم يتمّ الالتزام بهذه البنود»، مضيفاً «أننا سننفذ التزاماتنا ما دام الطرف المقابل يفعل الأمر ذاته». وعن خطّ الاتصال مع واشنطن، كشف بقائي أن هذا الخطّ يمتدّ بين وزارة الخارجية وإحدى المؤسسات السياسية الأميركية، أملاً في أن «يسهم إنشاؤه في تسهيل تطبيق مذكّرة التفاهم».

وكان وصل إلى الدوحة وفد أميركي يضمّ كلّاً من المبعوث الرئاسي، ستيف ويتكوف، وصهر الرئيس، جاريد كوشنير، للمشاركة في محادثات منفصلة مع الوسطاء. وأكدت وزارة الخارجية القطرية أن ويتكوف وكوشنير سيلتقيان المسؤولين في الدوحة لبحث سير المفاوضات، مشيرة إلى أنه «لا لقاءات مباشرة أو رفيعة المستوى ستُعقد بين واشنطن وطهران». لكن الناطق باسم الوزارة قال إن «الاجتماعات المكثفة بين الطرفين لم تتوقّف والوسطاء يعملون على تسهيلها». ولفت إلى أنه «لم يتمّ تحويل أموال إيران المجمّدة البالغة 6 مليارات دولار إلى طهران إلى الآن»، وهو ما كان ردّده وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، ويتكوف في شهادة أمام الكونغرس، قائلَين إن «إيران لم تتلقَّ أيّ أموال حتى الآن بموجب مذكرة التفاهم».

من جهته، ردّ الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، على المشكّكين في قوة الوفد المفاوض، وقال إن إيران «لن تتراجع في المفاوضات عن حقوقها ومصالحها ومبادئها الوطنية تحت أيّ ظرف»، معرباً عن أسفه لمحاولة «بعض التيارات تشويه صورة الفريق المفاوض والتشكيك في القرارات الوطنية، بالتزامن مع الحملات التي تشنّها وسائل الإعلام المعادية». وأكد أن «جميع مراحل المفاوضات جرت بالتنسيق الكامل والمستمر مع المرشد الأعلى وضمن الآليات القانونية المعتمدة في البلاد». وأشار إلى أنه «رغم القيود الأمنية، تمّت مراجعة النصّ النهائي لاتفاق على المستوى التقني والأمني من جانب الجهات المعنيّة، كما حظي بدعم حاسم من أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي. وسعينا في المفاوضات إلى صون حقوق شعبنا والحفاظ على مصالحنا الوطنية، ولم ولن نرضخ تحت أيّ ظرف للمطالب التي يُعَد إنجازاً آخر للشعب الإيراني في المجال الدبلوماسي».

(الأخبار)

طهران تربط مفاوضات الاتفاق النهائي بوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان (مهر الويب)

استجواب عاصف في الكونغرس
المشرّعون لروبيو وويتكوف: اعترفا بـ«مكاسب» إيران!

بعد طول انتظار، عقد وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، والمبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، الإثنين، أوّل إحاطة إعلامية لهما في الكونغرس، منذ أن وُقّعت الولايات المتحدة وإيران «مذكّرة تفاهم» في وقت سابق من هذا الشهر. وتشير التقارير إلى أن الإحاطة كانت على شكل «مكالمة هاتفية لمجلس النواب»، بالإضافة إلى «اتصال منفصل شمل جميع أعضاء مجلس الشيوخ». وبحسب مصادر تحدّثت إلى وسائل إعلام أميركية، تعرّض كلّ من روبيو وويتكوف لاستجواب مشرّعين من كلا الحزبَين؛ وفي حين طرح «الديمقراطيون» عدداً من الأسئلة «الأكثر حدّة»، ضغط بعض «الجمهوريين»، بمن فيهم النائب داريل عيسى (كاليفورنيا)، في مرحلة ما، على مسؤولي الإدارة بشأن مصير مخزون إيران من اليورانيوم القريب من درجة صنع الأسلحة النووية. وفقاً لمصدرين تحدّثا إلى صحيفة «بوليتيكو»، كرّر ويتكوف وروبيو التطمينات التي كانت الإدارة تقدّمها سرّاً إلى مشرّعين محدّدين في إحاطات سابقة، ومفادها أن الهدف هو «التفاوض على اتفاق نهائي يمنع إيران من الاحتفاظ باليورانيوم العالي التخصيب».

روبيو وويتكوف أدليا بشهادتيهما أمام الكونغرس حول إيران (مهر الويب)

الدولارات من عائدات النفط مع احتفاظها بأوراق ضغط خطيرة على مضيق هرمز». ووصف شومر الإحاطة بأنها «متأخرة، قاصرة، وخالية من التفاصيل»، معتبراً أنه «إذا كان هذا هو دفاع الإدارة خلف الأبواب المغلقة، فيتعيّن على الوزير روبيو أن يدلي به تحت القسم، علناً، أمام لجنة العلاقات الخارجية». وفي المقابل، ردّ مسؤول في الإدارة، في حديث شومر بالإشارة لـ«استعراضها» كلّما دعت الحاجة، بما لا يستثني الوضع في لبنان. وفي هذا السياق، و«في غضون 72 ساعة من توقيع مذكّرة التفاهم، أذعت القيادة العسكرية الإيرانية أنها أغلقت مضيق هرمز مرّة أخرى، وهو أمر لم يكن مفاجئاً، بل مؤشّراً على أن إيران باتت أكثر جرأة وتستعرض أوراق ضغطها»، بحسب ما يشير إليه تقرير في موقع «ذا كونفرسيشن». ويضيف التقرير أن إيران استوعبت «عقاباً كبيراً» بنجاح، وباتت الآن تملي شروط وقف إطلاق النار من خلال تهديد ترامب بالتسبّب له بمساءلة اقتصادية، لافتاً إلى أن ما تُقدّم «لا يُعدّ أساساً لتسوية مستقرة، بل إنه يشير في الواقع إلى خسارة فادحة لكلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل».

ويرفد التقرير أن المسؤولين الإيرانيين أعلنوا صراحة أن «البند الأكثر أهمية» على جدول أعمالهم هو منع المزيد من الضربات الإسرائيلية في لبنان، في وقت يبدو فيه المنطق الاستراتيجي لإيران واضحاً ولا لبس فيه؛ ففي كلّ مرة تبادر فيها إسرائيل إلى تصعيد على الساحة اللبنانية، تحتجز إيران الاقتصاد العالمي كرهينة عبر مضيق هرمز، ما يضع لها أبيب في «موقف تعجيزي». ويتابع أصحاب الرأي المتقدّم أنه على الرغم من الأضرار التي لحقت بالقدرات العسكرية لإيران، وبنيتها التحتية، وقياداتها السياسية، إلا أنها لا تزال عازمة على تغيير ترتيب الأمور في منطقتها، فيما بات سلوكها الخارجي مدفوعاً بمزيج من الأيديولوجيا الثورية، وعدم الثقة العميق بالولايات المتحدة، وهويّة موجّهة دينياً بصفة البلاد «حامية للعالم الإسلامي الشيعي»، وإذ لم يمنح أيّ من تطوّرات الأشهر الأربعة الماضية، طهران سبباً لمراجعة تلك الرؤية للعالم، فإنها حفّزتها، «على العكس تماماً» من ذلك، على التمسّك بها، بحسب المصدر نفسه.

(الأخبار)

> **يضغط «الديمقراطيون» للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن العوائد المالية التي ستجنيها إيران**

الصحيفة عن سوزان مالوني، الخبيرة في العلاقات الأميركية - الإيرانية في «مؤسسة بروكينغز»، قولها إنه على الرغم من التوترات الأخيرة، «لا أحد من الطرفين يصعّد بطريقة تجعل من المستحيل الاستمرار في الدبلوماسية. هناك تفضيل واضح من كلا الجانبين لمواصلة المسار الدبلوماسي. وأعتقد أن هذا الأمر سيظلّ صحيحاً بالنسبة إلى الإدارة الأميركية إلى الأبد تقريباً».

ملف لبنان

كذلك، يسلّط العديد من المراقبين الضوء على إصرار إيران على ربط الساحة اللبنانية بالمسار الدبلوماسي، ولا سيما بعدما منح ترامب، عن قصد أو غير قصد، إيران «أوراق ضغط» باتت الأخيرة مستعدّة لـ«استعراضها» كلّما دعت الحاجة، بما لا يستثني الوضع في لبنان. وفي هذا السياق، و«في غضون 72 ساعة من توقيع مذكّرة التفاهم، أذعت القيادة العسكرية الإيرانية أنها أغلقت مضيق هرمز مرّة أخرى، وهو أمر لم يكن مفاجئاً، بل مؤشّراً على

رأي

من اجتماع المنامة إلى اتفاق واشنطن: تنازع المسارات ومستقبل الإقليم

صلاح خالد *

من بين خلاصات الحرب، بجولاتها وساحاتها حتى الآن، أن إسرائيل تملك تفوقاً عسكرياً وأمنياً لا تخطئه العين. لكن، في الوقت نفسه، هي تبدو عاجزة عن تحويل هذا التفوق إلى واقع سياسي مستقر حتى لو استعانت بالولايات المتحدة. في المقابل، لا تملك إيران وحلفاؤها في قوى المقاومة قدرة على الحسم، ولو أنها أظهرت أن لديها القدرة على منع الحسم الإسرائيلي.

ومن هنا تنشأ الحال التي تعيشها المنطقة اليوم: عجز متبادل عن الحسم، وهو وضع جديد يحكم الاشتباك الإقليمي بديناميّاته، في انتظار أن تستقر المنطقة على توازنات جديدة.

الجديد والفارق في المشهد، أن مذكرة التفاهم الأميركية الإيرانية أظهرت ميل الكفة لصالح إيران، وهو ما يصعب على حلفاء الولايات المتحدة، الإسرائيليين والعرب، تقبّله، ما يدفعهم إلى التحرّك، رفضاً لأن تكون نتائج المفاوضات على شكل المذكرة فتهيمن على مسار ما قد يستقرّ عليه الإقليم من توازن، أي منعاً لمكاسب إيرانية على حسابهم. تجلّى ذلك في بيان اجتماع المنامة (ضم إلى دول مجلس التعاون الخليجي وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو) الذي طالب بنزع سلاح المقاومة في غزة وفتح هرمز ودعم المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية وذكّر بالملف البالستي المستبعد من مذكرة التفاهم. وهو مسار يلاقي مسارات رفع الصوت والتصعيد والتخريب التي يقودها نتنياهو، وهدفها جميعاً التأثير بكل قوة ممكنة على مسار مفاوضات سويسرا ومذكرة التفاهم والحد من ترجمة مفاعيله على واقع ملفات المنطقة (كما حصل في اتفاق واشنطن بين لبنان وإسرائيل وكما يحصل في الضغط على سلطنة عمان في ملفّ إدارة المضيق).

هل لهذه المحاولات فرصة إحباط مسار المفاوضات الأميركية الإيرانية في سويسرا؟

أولاً، لا مؤشر على تعديل جدّي في ميزان القوى الذي ظهّرته حرب الأربعين يوماً، ولا على متغيّر أميركي يؤثّر في موقف ترامب من أصل مسار المفاوضات التي يريد منها إنجاز إنهاء الملف النووي وتحقيق «استقرار إقليمي» مستدام، ولو أنه يراعي حلفاءه في التفاصيل مستفيداً من ذلك كورقة ضغط في المفاوضات.

ثانياً، عدم التطابق الكلي بين أجندة السعودية وأجندة إسرائيل. فلئن كانت إسرائيل تنشد معركة شبه صفرية في المنطقة، فإن عودة الحوار السعودي الإيراني ممكنة ومن شأنها تبديد القلق السعودي من سلوك إيران وهي منتصرة في الإقليم.

ثالثاً، إن الرهان على معارضة مسار المفاوضات لا يملك فرصة كافية (ليس لعدم قدرة نتنياهو على التأثير بل لتقلّص خيارات الاستجابة الأميركية) لكنه يبقي على التسخين والاشتباك مراهنةً على فرصة لجولة حرب أميركية جديدة. يتطلع إليها نتنياهو بعد أن تضاءل هجومه الإقليمي إلى «المناطق العازلة». الواقع أن أحداً لا يستطيع الجزم بأمرين: أن يعود ترامب إلى الحرب، أو إن عاد أن تختلف نتائجها عن جولة الأربعين يوماً.

هذا ما يحملنا على أن نخلص إلى القول إن الصراع على مستقبل الإقليم ونظامه سيستمرّ وسيشتدّ في أكثر من ساحة منعاً لترجمة إيران مفاعيل الحرب، وحلفاء أميركا سيطالبونها بدعم أكبر، لكن مع ترجيح أن يبقى هذا الصراع في الوقت الحالي دون تفجير مسار سويسرا، أي تحت سقف المفاوضات الإيرانية الأميركية.

* كاتب عربي

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

النّتائج المجمّعة كما في ٢٠٢٦/٣/٣١

blombank.com

• إنّ المصرف ملزم بتطبيق تعاميم مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ٢٠٨ منه، لذا تقيّد المصرف باحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق النسب المحددة في الملحق رقم ٦ لتعميم مصرف لبنان رقم ٤٤، كما تمّ تعديله بالتعميم الوسيط رقم ٥٤٣ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٠، مع ضرورة الإشارة إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية في الأسواق واستمرار حالة عدم التوافق على خطة إنقاذية للنهوض المالي والاقتصادي، ما يؤدي إلى صعوبة في تقدير حجم التأثيرات السلبية للأزمة الراهنة على البيانات المالية وذلك بحسب المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.

• نشرت البيانات المالية أدناه عملاً بمتطلبات تعاميم مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. لا يمكن أخذ هذه الارقام أساساً لأي قرار يتعلق بالمصرف. ويجب قراءتها بالتزامن مع البيانات المالية الكاملة والايضاحات العائدة لها، المنشورة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

بيان المركز المالي المجمّع | بيان الدخل المجمّع

الموجودات (القيم بملايين ل.ل.)

	كما في ٢٠٢٦/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مدققة
الصندوق ومؤسسات الإصدار	١,١٦٦,٢١٩,٢٥١	١,١٤٤,٢٨٩,٧٢٦
الموجودات لدى المصارف والمؤسسات المالية	١٥٤,٧٠٨,٩٦٢	١٥٠,٩١٤,٣٣١
أدوات مشتقات مالية	٩٥,٤٨١	١١٨,٢٥١
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر (FVTPL)	٥٧,٣١١,٣٣١	٥٥,٤٩٢,١٨٧
صافية التسليفات والفروض للزبائن بالكلفة المطفأة	١,٤٢٣,١١٩,٤٢٤	١,٤٣٩,٠٩٠,١٨٤
المطفأة	٩٩,٧٣١,٥٨٩	٩٧,١٥٤,٧٥٩
صافية التسليفات والفروض للجهات المقربة بالكلفة المطفأة	٥١٥,١٨٥	٥٥٥,٨٠٧
الديون بموجب قبولات	٢٨٨,١٣٩	٥١١,١٠٩
أدوات دين بالكلفة المطفأة	١١٧,٠٤٩,٤٥٧	١١٧,٥٨٤,٨٦١
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	٩٨٥,١١٥	٧١٦,٩٢١
ممتلكات، معدات وموجودات حق الإستخدام	٣٥,١٠٨,٩٩٨	٣٥,٦١٠,٦٤٣
أصول غير مادية	٢١٠,١٥٢	٢٢١,٧٢٣
أصول مأخوذة أو إستيفاء لديون	١,٥٤٠,٥٩٨	١,٥٥٠,٦٥٩
موجودات أخرى	٧,٨٧٠,٠٠٨	٦,١٠٧,٥٤١
الشهرة	٣,١٣٣	٣,١٣٣
مجموع الموجودات	١,٦٠١,٨٨٦,٣٤٤	١,٦١١,٥٥٧,٦٥٦

خارج المركز المالي

تعهدات تمويل		
تعهدات معطاة	١,٣٨٠,٣٨٣	١,١١١,٤٩
تعهدات مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	٨,١٨٧,٠٥١	٧,٢٢٤,٧٥٣
تعهدات للزبائن	٣,١١٧,١٢١	٢,٧١٧,٢٢٣
تعهدات ضمان		
تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة	١,١٧٨,٣٠٣	١,٤١١,٨٥١
للمصارف والمؤسسات المالية	١,٧٤٨,٨٠٨	٢,١٨٧,٣٥٤
تكفل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من	١٥,٩٧٩,٠٧٥	١٤,٨٧٧,٤١٤
تكفل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	٣٨٤,١٥١,٨٥١	٤٠٩,٤١٢,١١٧
عمليات بالعملات الأجنبية		
عملات أجنبية للإستلام	١٥,٣١٩,٤٤٠	١٢,٢٥٢,٨٨٨
عملات أجنبية للتسليم	١٥,٢٠٩,٣٢٤	١٢,٢٧١,٤١٧
تعهدات على الأدوات المالية الآجلة	٤,٥٠٢,٥٩٤	٤,٥١٤,٣١١
تعهدات أخرى	٩١٨,٥٣٦	١,١٤٩,٧٧١
حسابات الائتمان	٣٩,٣٨٢,٠٣٣	٣٩,٨٨١,١٢٩
خاضعة لتعليمات محددة	٣١,٣٨٢,٠٣٣	٣١,٨٨١,١٢٩
موجودات حسابات إدارة الأموال	٧٦٥,٩٥٣,٥٤٤	٦٩٨,٧٠٠,١٣١
دَيون الزبائن الرديئة المقفولة للذكر إلى خارج الميزانية خلال الفترة	٢١٨,٢٣٣	٢,١٦٦,٩٠٢

المطلوبات وحقوق المساهمين (القيم بملايين ل.ل.)

	كما في ٢٠٢٦/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مدققة
مؤسسات الإصدار	٥,٨٦١,٣٧٧	٥,٤١٥,٨٥٥
المصارف والمؤسسات المالية	١٠,٥٣٣,٦١٩	٨,٨٤٥,١٨٤
أدوات مشتقات مالية	٧٧,٥٢٦	١٢٦,١٩٠
أدوات مشتقات مالية مقابل حسابات الأرباح أو الخسائر (FVTPL)	٢٨٩,٠٢٤	٥١٢,٢٨٢
الودائع وحسابات الزبائن الدائنة بالكلفة المطفأة	١,٩١٢,٣٧٣	١,٨٣٧,٧٤٠
ودائع وحسابات الجهات المقربة بالكلفة المطفأة	٢٨٩,٠٢٤	٥١٢,٢٨٢
تعهدات بموجب قبولات	٢٧,٣٥٥,٣١٤	٢٧,١٣٢,٦٢٠
مطلوبات أخرى	١,٩١٢,٢٦٤	١,٩٣٤,١٢٧
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	١,٧٥٤,٥٨٧,١٦٠	١,٤٩٠,٤٩٤,١١٢
مجموع المطلوبات		
حقوق المساهمين		
الرأسمال - أسهم عادية	٣٢,٥٠٠	٣٢,٥٠٠
علاوات إصدار الأسهم العادية	٣٧٤,٠٥٩	٣٧٤,٠٥٩
احتياطيات غير قابلة للتوزيع	١٠,٠٥٨,٧١٥	١٠,٠٥٨,٧١٥
احتياطيات قابلة للتوزيع	٥,١٧٣,٩٨٤	٥,٤٠٩,٨١٢
الأدوات الرأسمالية اعتماد شرائها	(٤,٤٣٤)	(٤,٤٣٤)
أرباح مدورة	٣٥,٣٢٩,٤٧٠	٣٥,٣٢٩,١٤٨
فائض إعادة تقييم العقارات	٢١,٣٥٢,١٠١	٢١,٣٥٢,١٠١
التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة		
مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (OCI)	٥,٩٤٤	(٩٣٥)
فروقات تحويل العملات الأجنبية	٦١,٨١٧,٦١٥	٦١,٧١٤,١٧٣
نتائج الدورة المالية / أرباح - خسارة المجموعة	(١٩,٣١٩,٣٦٢)	-
حسابات الأعباء والإيرادات - حصة المجموعة	٤,٦٩٩,١٩١	(١٩,٣١٩,٣٦٢)
حقوق الأقلية	٥,٨٩٤,٧٢١	٥,٨٧٧,٢١٧
منها : حصة الأقلية من الأرباح	١٢٢,٢٢٤	٩٥٤,١٠٩
مجموع حقوق المساهمين	١٣١,٢٠١,٠٧٤	١٢٦,٠٦٣,٥٤٤
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١,٦٠١,٨٨٦,٣٤٤	١,٦١١,٥٥٧,٦٥٦

حساب الأرباح أو الخسائر المجمّع

	للفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ غير مدققة	للفترة المنتهية في ٢٠٢٥/٣/٣١ غير مدققة
الفوائد والإيرادات المشابهة	٥,٩٩٠,١٨٠	٧,٨١٢,٩١٨
الفوائد والأعباء المشابهة	(١,٤٤٥,٥٠١)	(١,٧٠٩,٤٠٢)
صافية الإيرادات من الفوائد	٤,٥٤٤,٦٧٩	٦,١٠٣,٥١٦
الإيرادات من العمولات	٣,١٤٣,٥٧١	٣,٥٩٩,٤٨٠
الأعباء من العمولات	(٧١٩,١٠٨)	(٧٤١,٨٩٩)
صافية الإيرادات من العمولات	٢,٨٧٣,٩١٨	٢,٨٥٧,٥٨١
صافية (خسائر) عمليات الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة	٧,١٣٢,٦٢٠	٧,٧١٥,٠٣٤
مقابل حساب الأرباح أو الخسائر (FVTPL)	(١٥,٧١٢,٧٧٨)	(٩,٧٤٥,٠٣٤)
إيرادات تشغيلية أخرى	٧٤,٨٩٠	٨٧,١١٥
مجموع الإيرادات التشغيلية	(٨,٤١٨,٢٤١)	(١٧٥,٩٧٢)
صافية استرداد (مؤونة الخسائر) الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية	١٨,٥١٦,٢٣٠	٢٧١,٩١٠
خصومات على القروض	(١,٩١١)	(٣٧,١٣٨)
صافية الإيرادات التشغيلية	١٠,٠٩٦,١٢٨	(٤٣١,١٤٠)
أعباء المستخدمين	(٢,٨٣٣,١٣٢)	(٢,٨١٧,٠٨٧)
أعباء تشغيلية أخرى	(١,١٩٨,٥٩٦)	(١,٥٢١,٤١٨)
إستهلاكات ممتلكات، معدّات وموجودات حقّ الإستخدام	(٣٧٣,٨٧٥)	(١٢١,٧٢٤)
إطفاء الأصول غير المادية	(٣٣,١٠٣)	(٢٩,٨٢٨)
الأرباح / (الأعباء) التشغيلية	(٤,٩٣٨,٧٠٦)	(٤,٥١٠,٠٥٧)
صافي الربح / (الخسارة) قبل الضريبة	٥,١٥٧,٤٢٢	(٤,٩٤١,٢٠٧)
صافية (خسائر) بيع الممتلكات والمعدّات	(٤٨)	(١,٢٥٨)
النتائج قبل الضريبة	٥,١٥٧,٣٧٤	(٤,٩٤٧,٤٦٥)
الضريبة على الأرباح	(٣٣٥,٩٥٩)	(٣٩٩,٩٤٤)
النتائج الصافية	٤,٨٢١,٤١٥	(٥,٣٤٧,٣٥٩)
حصة المجموعة	٤,٦٩٩,١٩١	(٥,١٢٣,١٥٣)
حصة الأقلية	١٢٢,٢٢٤	٧٧٦,٢٤٤

العراق

اتهامات للحكومة بـ«تسييس» مكافحة الفساد

«صولة فجر» جديدة... على المقاس

بقلم - **فقار فاضل**

في ما وصفته فصائل المقاومة بأنه «غوغائية لا تمثّل مكافحة حقيقية للفساد»، استمرّت في بغداد ارتدادات ما سُمّي رسمياً عملية «صولة الفجر»، التي تمثّلت في حملة اعتقالات ومداهمات واسعة، قادها «جهاز مكافحة الإرهاب» و«الفرقة الخاصة»، بإشراف مباشر من رئيس الوزراء، علي الزيدي. وطاولت الحملة، خصوصاً، مقرّبين من رئيس الوزراء السابق، محمد شياع السوداني، بينما لم تشمل كثراً ممّن يُشتبه في أن لهم صلات بالفساد. وتخلّل العملية التي تداول العراقيون مشاهدها بذهول، تطويقُ الدبابات والمدرّعات للمنطقة الخضراء المحصّنة، واقتحام عشرات الفلل والمنازل الفارهة لمسؤولين، ونواب، ورجال أعمال. وبينما تحدثت المصادر الأمنية عن ارتفاع عدد المعتقلين إلى 67 يتوزعون بين بغداد، وميسان، وبابل، وديالى، وصلاح الدين، أعلن المتحدّث باسم الحكومة، حيدر العبودي، في مؤتمر صحافي حضرته «الأخبار»، «إلقاء القبض على 21 متورّطاً بارزاً ضمن المرحلة الأولى»، مؤكداً أن «الملاحقات مستمرّة لتعقّب الفارين والتوسّع نحو شبكات جديدة بناءً على تدفّق الاعترافات السرية»، مشيراً إلى أن «الخطّة تستهدف أكثر من 200 شخصية سياسية وحكومية خلال الأيام المقبلة».

وشملت القائمة أسماء سياسية ثقيلة ينتمي أصحاب معظمها إلى التكتل السياسي المرتبط بالسوداني (9 نواب ومسؤولين من أصل 15 اسماً بارزاً)، وفي مقدّمهم النائب السابق محمد الصيهود (ابن عم السوداني الذي أُفرج عنه لاحقاً بكفالة لأسباب صحية)، والنائبان عالية نصيف، وبهاء النوري، والمستشار السابق، إبراهيم الصميدعي، ووكيل وزارة النفط لشؤون التوزيع، علي معارج، إلى جانب قادة من القوى السنية، كرئيس تحالف «عزم»، مثنى السامرائي، والنواب محمد الكربولي، وزياد الجنابي، ومضر الكروي، ومحمد جميل المياحي. ومن بين مؤشرات الطابع السياسي للحملة أيضاً، أنها لم تقرب أيّ مسؤول كردي بارز؛ لا بل إن سلطات إقليم كردستان قامت بتسليم بعض الفارّين المطلوبين لـ«صولة الفجر»، وفق ما أكده عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، هوشيار زيباري، الذي قال إن «الإقليم لن يكون ملجأ لسراق المال العام». وأشار زيباري إلى أن السلطات الأمنية في أربيل سلّمت 8 مطلوبين (بينهم النواب زياد الجنابي، ومحمد المياحي، وأشواق الجبوري) إلى مكتب تحقيقات «هيئة النزاهة الاتحادية» في كركوك عند نقطة تفتيش شيراوة، تمهيداً لنقلهم مكبّلين إلى بغداد لاستكمال الإجراءات القانونية وعرضهم أمام القضاء.

> **تبدو ملامح «الضوء الأخضر» الأميركي واضحة في استهداف شخصيات خاضعة للعقوبات أو قريبة من إيران**

وفي حين تحدّثت تسريبات من جهات حكومية عن ضبط مبالغ فلكية مخبّأة في حفر تحت الأرض وغرف سرية اضطرّت القوات إلى فتح ثغرات في جدرانها، تشير المعطيات غير الرسمية إلى ضبط نحو 40 مليار دينار داخل منزل النائبة ناصيف، والعثور على أساطيل من السيارات الفارهة والمصوغات الذهبية في مزارع عائدة إلى النائب النوري في ميسان وبغداد. كما أفاد قاضي تحقيق محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية، ضياء جعفر، بأن قيمة الأموال المضبوطة في قضية الجميلي وحدها تجاوزت 10 ملايين دولار و31 مليار دينار عراقي، وذلك بعد إحباط تهريب مبالغ إضافية بلغت 5 مليارات دينار، بالتزامن مع نجاح محكمة النزاهة في الرصافة في استرداد 19 مليار دينار في قضية فساد الخطوط الجوية العراقية.

وفي ردود الفعل، بارك زعيم «التيار الوطني الشيعي»، مقتدى الصدر، العملية، داعياً إلى وقفة سلمية مؤيّدة لها بعد صلاة الجمعة المقبلة. وكذلك فعل رئيس «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، وزعيم «تحالف النصر» حيدر العبادي، في حين وصف مصدر في فصيل مقاوم، في حديث إلى «الأخبار»، الحملة بأنها «غوغائية وليس هدفها القضاء الحقيقي على الفساد، بل هي تصفية حسابات سياسية مع الخصوم والمعارضين، وتسييس واستغلال واضح للأوامر القضائية». ومن جهته، يرى الباحث في الشأن السياسي، محمد العلي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الاختبار الحقيقي للإرادة السياسية يتمثّل في مدى شمولية هذه الحملة واستمراريتها؛ فهناك مخاوف مشروعة وجدية في الشارع العراقي من أن تكون هذه الإجراءات مجرّد تسوية مؤقتة وخاضعة للتوازنات السياسية الضيّقة أو التخادم الحزبي، أو أنها مجرّد مناورة لامتصاص غضب الشارع من دون ملاحقة الرؤوس الكبيرة الفعلية المتورّطة في الفساد منذ عقدين».

والواقع أن القراءة العميقة للتوقيت والسرّية المطبقة على «صولة الفجر»، تكشف عن أبعاد تتجاوز ملفات النزاهة المحلية لتتقاطع مع صراع النفوذ الإقليمي في العراق؛ فالأوساط السياسية في بغداد تربط مباشرة بين الحملة واللقاءات المكثّفة التي جمعت الزيدي بالمبعوث الأميركي، توم باراك. وتبدو ملامح «الدفع» الأميركي واضحة في استهداف شخصيات خاضعة للعقوبات أو قريبة من إيران، من مثل وكيل وزارة النفط السابق، علي البهادلي، المدرج على لائحة الخزانة الأميركية بتهم تسهيل تهريب النفط لصالح شبكات مرتبطة بطهران و«عصائب أهل الحق». والجدير ذكره، هنا، أن واشنطن كانت ربطت دعمها للحكومة الجديدة فيها بتجفيف منابع تمويل الفصائل، بما يقتضي إزاحة الواجهات الاقتصادية العائدة إليها وإلى الأحزاب المرتبطة بها.

الزيدي يقود حملة ضد الفساد ام عملية سياسية بخضع امريكي؟ (من الويب)

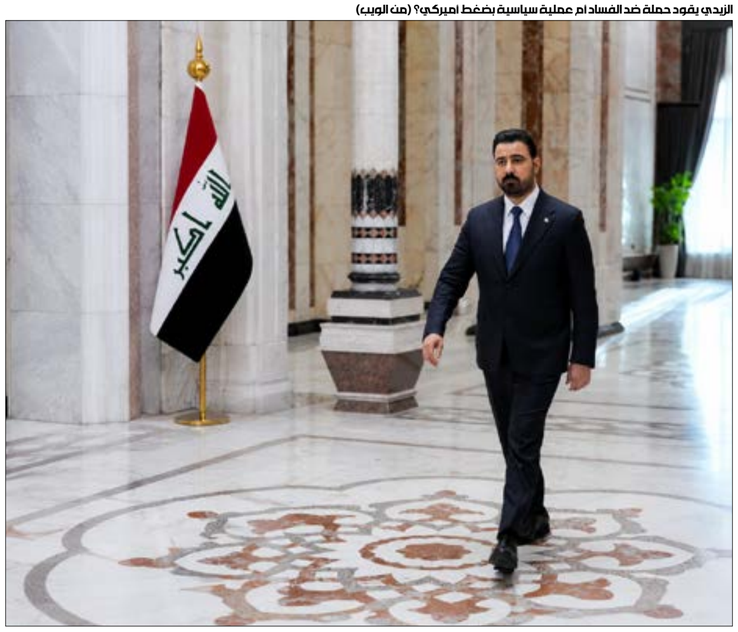

قضية

مضاربون جُدد وسوق منفلت: من يجمع الدولار في سوريا؟

دمشق - **رمضان الحكيم**

خلال بضعة أيام، انخفض سعر صرف الليرة ليصل إلى المستويات التي كان عليها قبل السابع والعشرين من تشرين الثاني 2024، تاريخ إطلاق «هيئة تحرير الشام» والفصائل المتحالفة معها معركتها «ردع العدوان»، ثمّ ما لبث أن عاد ليتحسّن من جديد، من دون أيّ مبرّرات اقتصادية. وأثار هذا التقلّب مخاوف السوريين من إمكانية حدوث تدهور أكبر في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ولا سيما أن الأشهر القليلة الماضية شهدت ارتفاعاً شهرياً في معدّل التضخّم، قُدّرته بعض المراكز البحثية غير الرسمية بنحو 5,4% في أيار الماضي، وهو ما يعني انخفاض القوة الشرائية لدخول السوريين، سواء كانت بالليرة السورية أو بالدولار الأميركي أو غيره من العملات الأجنبية. وفيما فضّلت الجهات الرسمية الصمت حيال أسباب فقدان سعر الصرف لما حقّقه من تحسّن خلال الأشهر التسعة عشر الماضية، فإن غالبية التحليلات التي قُدّمت على لسان بعض «الباحثين» جاءت عامّة، الأمر الذي أبقى على الغموض المسيطر على واقع سوق القطع في البلاد، منذ سقوط النظام السابق، من حيث إدارته ومصادر تمويله وحجم الطلب فيه؛ علماً أن تلك العناصر تمثّل، في الواقع، المحدّدات الأساسية لحركة سعر الصرف.

طبقة جديدة من المضاربين

تقاسَم المصرف المركزي مع بعض تجار العملة، من شركات صرافة ومضاربين، إدارة سوق القطع الأجنبي لسنوات طويلة، كان أخطرها الفترة الممتدّة بين عامَي 2011 و2016، والتي خسر فيها «المركزي» كمية كبيرة من القطع لصالح المضاربين، وذلك جرّاء تدخله المباشر في السوق تحت عناوين مختلفة. ومن ثمّ، أخذت خيوط الإمساك بالسوق، بعد عام 2020، تتجمّع في يد شخص واحد هو يسار إبراهيم. ومع سقوط النظام السابق، طرأ متغيّران أساسيان أثّرا على سوق القطع، تمثّل أوّلهما في السماح لعموم السوريين بالتعامل بالدولار من دون أيّ قيود، مع اعتذار المصرف المركزي عن بيع أو شراء أيّ كميات منه للمواطنين مباشرة. أمّا المتغيّر الثاني، فحبس سيولة الليرة في المصارف، والتأخّر في صرف رواتب العاملين لشهرَين أو أكثر أحياناً. وهكذا، وجد الكثير من السوريين أنفسهم مضطرّين إلى تصريف مُدّخراتهم أو حوالاتهم المُرسَلة إليهم بالدولار، بغية الإنفاق على احتياجاتهم اليومية.

والـلافت هنا أن قنوات التصريف التي وضعت نفسها في خدمة المواطنين، لم تكن بداية الأمر كوّات المصرف المركزي أو المؤسسات المصرفية المحلية، وإنما مجموعة من الأشخاص الذين ظهروا فجأة في الشوارع الرئيسة للمدن وساحاتها العامة، فارضين سعر صرف أقلّ من السعر الرسمي، في سابقة تُحدث للمرة الأولى منذ عدّة عقود. ولعلّ أهمّ سؤالَين كانا يلحّان في تتبّع هذه الظاهرة، هما: أين تتجمّع كميات الدولار التي يجري تصريفها يومياً؟ ومن أين يحصل هؤلاء، على سيولة نقدية بالليرة كافية لتصريف أيّ مبلغ مهما بلغ حجمه؟ تذهب غالبية التوقعات إلى ارتباط شبكة الصرّافين الجدد بشخصيات محسوبة على الإدارة الحالية، وهو ما يؤشر إلى صعود طبقة جديدة من تجار العملة والمضاربين، تعمل على الاستفادة من الوضع الجديد في مراكمة ثروات وأرباح كبيرة. وبالتالي، فهي تتحمّل جزءاً من المسؤولية عن الانخفاض الذي تعرّضت له الليرة في مواجهة الدولار.

طلب كبير ومنفلت

عانى سوق القطع الأجنبي، خلال الأشهر الماضية، عرضاً وطلباً، من اختلالات بنيوية واضحة أدّت إلى ضغوط متزايدة على سعر الصرف، وذلك بعد سنوات لعبت فيها الطباعة النقدية غير المُغطّاة بإنتاج سلعي كافٍ دوراً أساسياً في انهيار العملة المحلية. وأدّت الإجراءات الحكومية في أعقاب سقوط النظام، من تحرير للتجارة وغضّ للطرف عن عمليات التهريب الواسعة، إلى حدوث زيادة كبيرة في الطلب على الدولار، في وقت حافظت فيه كتيّارات المتاحة للتداول على حالها أو أنها زادت، ولكن ليس بنسبة مساوية لزيادة الطلب. وفي هذا السياق، يمكن تصنيف الطلب على القطع الأجنبي إلى خمس فئات رئيسة، تشمل أولاها الطلب لتمويل المستوردات، التي تتحدّث بعض التقديرات الدولية عن أن قيمتها خلال العام الفائت، راوحت، في حدّها الأدنى، بين 6,8 و7,2 مليارات دولار (بعض المصادر تتحدّث عن 9 مليارات دولار)، في حين أنها في السنوات الأخيرة تجاوزت بقليل عتبة 4 مليارات دولار، أي أن هناك زيادة تُراوح نسبتها بين 70 و80%.

أمّا الفئة الثانية فتتمثّل في الطلب الذي يستهدف تمويل تكاليف السفر الخارجي لأغراض متعدّدة (سياحة، علاج، دراسة...). وبحسب بيانات «الهيئة العامة للمنافذ والجمارك»، فإن عدد المغادرين للبلاد بلغ نحو 4,5 ملايين شخص في العام الماضي. وإذا اعتبرنا وسطياً أن كلّ شخص حمل معه 500 دولار فقط لتغطية نفقات سفره، فهذا يعني أن بند السفر بالحدّ الأدنى.

وفي الانتقال إلى الفئة الثالثة، فتتعلّق بالطلب على القطع الأجنبي لتمويل الاحتياجات الداخلية، سواء من قِبل المؤسسات العامة والخاصة أو الأفراد. وفي هذا المجال، يُعدّ قطاع العقارات الأكثر تداولاً للدولار حالياً؛ إذ إن الكثير من عمليات بيع العقارات وتأجيرها باتت تتمّ اليوم به، إمّا لسهولة حمل المبلغ وإجراء عمليات التحويل نحو الخارج، أو خوفاً من تقلّبات سعر صرف الليرة. ووفق ما تُظهره بيانات وزارة المالية، فإن حجم مبيعات سوق العقارات كبير جداً؛ إذ تفيد آخر البيانات المنشورة، والتي تعود إلى الربع الأول من عام 2022، بأن المعدّل الشهري لقيم عقود بيع العقارات بلغ نحو ألف مليار ليرة (أي ما يعادل 228 مليون دولار وفق متوسط سعر الصرف السائد آنذاك)، حيث تمّ توثيق بيع ما معدّله شهرياً نحو 38,7 ألف عقد بيع، ونحو 19 ألف عقد إيجار. ورغم قِدم هذه البيانات نسبياً، فإنها تعطي مؤشراً على الحجم الكبير للسوق العقاري، حتى قبل توسّع التعامل بالدولار في المرحلة الحالية.

> **«الدولرة» الواضحة لنواحي الحياة العامة، قابلتها زيادة في كميات القطع الأجنبي الواردة إلى البلاد**

وبالنسبة إلى الفئة الرابعة، فيشغلها المضاربون؛ وهؤلاء، يمكن وصف نشاطهم بالأكثر تأثيراً على واقع سعر الصرف، منذ بداية الحرب ولغاية تاريخه، إذ كثيراً ما كان الطلب على القطع الأجنبي يزداد، في وقت لم يكن هناك ما يبرّر هذا الطلب اقتصادياً - كزيادة المستوردات مثلاً أو اقتراب موسم الحج وما إلى ذلك -. وللأسف، فإن هؤلاء، وإن تبدّلت وجوههم وأسماؤهم، يجدون في كلّ عهد مَن يدعمهم ويحميهم ويستفيد من نشاطهم غير القانوني. ويأتي المتحرّطون في الفئة الخامسة، وهم من ذوي الدخل المحدود أو المتوسط الذين يتخوّفون من تذبذبات سعر صرف الليرة، فيقومون باستبدال مدّخراتهم بالدولار حفاظاً على بعض قوتها الشرائية، وهو ما ينطبق أيضاً على أصحاب الأجر الشهري الذين باتوا يصرّفونه بالدولار فور تسلّمه، مع أنه لا يكفي سوى لعدّة أيام. وإلى جانب الفئات الرئيسة الخمس السابقة، والتي يمكن للمؤسسات الحكومية المعنيّة قياس حجمها اعتماداً على البيانات المُتاحة لها، يمكن إضافة فئة سادسة يصعب التنبّؤ بحجمها، وتتعلّق بالعمليات غير المشروعة، من تهريب السلع والبضائع إلى الرشاوى وعمليات الابتزاز والخطف بقصد طلب الفدية وغيرها من الجرائم الاقتصادية، وهي جميعها تتمّ بالدولار حصراً.

> **«الدولرة» الواضحة لنواحي الحياة العامة، قابلتها زيادة في كميات القطع الأجنبي الواردة إلى البلاد**

مصادر مغذّية على حالها

هذه «الدولرة» الواضحة لنواحي الحياة العامة، قابلتها زيادة في كميات القطع الأجنبي الواردة إلى البلاد، لكن مع ثبات مصادره، التي يمكن إجمالها أيضاً في أربعة. ويتمثّل أوّل تلك المصادر في التحويلات الخارجية، المُقدّر حجمها بحسب تصريحات حاكم المصرف السابق، بنحو 4 مليارات دولار في العام الماضي. وفي حين تزيد هذه التحويلات بأكثر من الضعف مقارنة بنظيرتها في عام 2023، فإن بيانات عام 2024 لا تزال غير دقيقة؛ إذ وفقاً لبيانات «البنك الدولي» - نقلاً عن المصرف المركزي - فإن حجم التحويلات الخارجية في عام 2024 وصل إلى 8 مليارات دولار، وهو رقم يبدو مُبالَغاً فيه إلى حدّ كبير. أمّا المصدر الثاني، فيتمثّل في إنفاق القادمين إلى البلاد، سواء أكانوا سياحاً أم زائرين؛ وبحسب بيانات «الهيئة العامة للمنافذ»، فإن عدد الأشخاص الذين دخلوا سوريا العام الماضي، بلغ نحو 6,2 ملايين قادم، من بينهم نحو مليون لاجئ عادوا إلى ديارهم. وإذا افترضنا أن كلّ قادم من غير اللاجئين أنفق نحو 500 دولار كمعدّل وسطي، فهذا يعني دخول ما يقارب 2,6 مليار دولار سنوياً إلى سوق القطع من ذلك المصدر كحدّ أدنى. وتأتي الصادرات كمصدر ثالث، حيث تذهب تقديرات بعض المنظمات والمواقع المتخصصة بالتجارة العالمية إلى تقدير حجم الصادرات السورية في العام الماضي بنحو 3 مليارات دولار، متأتّية أساساً من تصدير الفوسفات والمُنتجات الغذائية والمنسوجات. لكن، كما هو معلوم، فإن جزءاً ليس بالقليل من هذه الإيرادات يبقى خارج البلاد لأسباب وغايات مختلفة.

وتشكّل واردات البلاد من التدفّق الاستثماري الأجنبي المباشر، سواء الناجم عن تنفيذ مشاريع خاصة في قطاعات النفط والنقل والكهرباء، والعقارات، أو عن استثمار بعض الشركات والأملاك العامة في قطاعات كالإسمنت والحديد، المصدر الرابع للدولار. وهذه لم يتوضّح حجمها بعد في ضوء تأخّر عمليات التنفيذ، والشكوك المتعلقة بإدخال المستثمرين بعضاً من رؤوس أموالهم إلى البلاد. أمّا المصدر الأخير فيتلخّص في المساعدات الخارجية المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، المُقدّمة لمؤسسات الدولة أو للمنظمات الأممية والدولية أو للفصائل المسلحة. ولا تتوفر بيانات كافية حول هذا البند، إلّا أنه يمكن استعراض بعض الأمثلة للإشارة إلى حجمه. فالسعودية مثلاً قدّمت في العام الماضي نحو 1,65 مليون برميل كمنحة نفطية؛ ووفقاً لكميات المشتقات النفطية المُفترض إنتاجها في المصافي المحلّية من خلال تلك المنحة، فإنه يفترض دخول نحو 250 مليون دولار، أو ما يعادلها بالليرة، إلى الخزينة العامة. كذلك الأمر بالنسبة إلى المنحة القطرية - السعودية الخاصة بتمويل رواتب العاملين في القطاع العام، والبالغة قيمتها نحو 89 مليون دولار. كما أن بيانات تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية الأممية أشارت إلى أن الدول التزمت بتسديد نحو 1,3 مليار دولار. وللعلم، فإن البيانات المتداولة تتحدّث عن أن كلفة رواتب عاملي «هيئة تحرير الشام»، الذين وُزّعوا على مؤسسات الدولة بعد الثامن من كانون الأول 2024، تصل سنوياً إلى أكثر من 350 مليون دولار.

النتائج المتوقّعة

ليس هناك من شكّ في أن كميات القطع الأجنبي الواردة إلى البلاد زادت منذ عام ونصف عام تقريباً، إنما المشكلة لا تزال في الكميات المُتاحة للتداول في السوقَين النظامي والموازي أولاً. وفي استدامة المصادر المغذّية للسوق بالدولار ثانياً. وأمام هذه الفوضى الواضحة في إدارة سوق القطع، والظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، من تباطؤ عجلة الإنتاج وارتفاع كلفه لأسباب داخلية وخارجية، إلى إغراق الأسواق بالمستوردات وتبخّر الآمال الاستثمارية الكبيرة، فإن عودة سعر صرف الليرة إلى الانخفاض مجدّداً مقابل الدولار كانت متوقّعة، وقد جرى التحذير منها مُسبقاً. إلا أن الحكومة الانتقالية فضّلت عدم الاستماع إلى تلك التحذيرات، والاستمرار في الترويج لوعود وسرديات أثبت الواقع، يوماً بعد يوم، عدم موضوعيتها.

تقرير

بوركينا فاسو بعد مالي والنيجر

نخب أفريقيا الجديدة تلفظ النفوذ الفرنسي

محمد عبد الكريم أحمد

تواجه فرنسا انتكاسة جديدة لنفوذها في القارة الأفريقية، وذلك بعد أقلّ من شهرَين على قمّة فرنسا - أفريقيا التي عُقدت في نيروبي يومَي 11 و12 أيار الماضي، ورافقها زخم إعلامي كبير، وتعهّدات فرنسية باستثمارات تقارب 30 مليار دولار في قطاعات مختلفة داخل القارة. وتأتي هذه الانتكاسة عقب إعلان بوركينا فاسو، في 26 حزيران الماضي، قطع علاقاتها الدبلوماسية بباريس، وتجديدها اتّهام الأخيرة بدعم الإرهاب والعنف في الإقليم، وهي اتّهامات سبق أن وجّهتها مالي إلى فرنسا قبل سنوات، وقدّمت بشأنها إلى الأمم المتحدة ومنظّمات دولية حزمة من المستندات التاريخية لها. ووصفت الخارجية الفرنسية قرار واغادوغو بأنه «عدائي» و«لا يستند إلى أساس سليم»، نافيةً الاتهامات البوركينية لها بدعم «شبكات التخريب والإرهاب» - في إشارة إلى «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» -، ومعلنةً أنها تدرس اتّخاذ «إجراءات عقابية» بحقّ بوركينا فاسو.

وإذ يأتي القرار بعد أسبوع واحد فقط من احتجاج واغادوغو على تدخّل «الاتحاد الأوروبي» في شؤونها الداخلية، واتّهامها إيّاه بالاصطفاف خلف المواقف الفرنسية تجاهها، فهو يعزّز الانطباع بأن القطيعة قد تطاول مجمل العلاقة مع القوى الغربية، ولا سيّما في ظلّ الشكوك في جدّية التعهدات الأوروبية والأميركية الأخيرة بمساعدة دول غرب أفريقيا في مواجهة تحدّياتها. كما يفتح القرار الباب أمام تساؤلات بشأن قدرة فرنسا وحلفائها على استعادة نفوذهم في منطقة الساحل، ولا سيما إذا ما دفعت هذه الخطوة دولاً أفريقية أخرى إلى انتهاج مسار مماثل. وفي هذا السياق، حذّرت وسائل إعلام فرنسية من أن تؤدّي القطيعة مع بوركينا فاسو إلى تعميق المشاعر المعادية لفرنسا في «بعض مستعمراتها السابقة، مع تحوّل القارة الأفريقية إلى ساحة معركة دبلوماسية متجدّدة في مواجهة نموّ النفوذَين الروسي والصيني». وفي المقابل، رأت وسائل إعلام أفريقية أن من شأن الفشل الدبلوماسي الفرنسي مضاعفة الدعم الشعبي للحكومة العسكرية في بوركينا فاسو، بقيادة النقيب إبراهيم تراوري، وهو ما قد ينسحب، بحسبها، على حالات أخرى في الإقليم، معتبرةً أن هذا الفشل يستحقّ «انتباهاً أكبر» من فرنسا إلى ضرورة تغيير سياساتها في غرب أفريقيا، وتفادي مزيد من الخسائر والانتكاسات في القارّة.

فرنسا ودعم الإرهاب: لعبة مزدوجة

تعود بداية مسلسل التصعيد بين بوركينا فاسو وفرنسا إلى انقلاب أيلول 2022 في الأولى، الذي أعقبه استدعاء السفير الفرنسي في عام 2023، ومن ثمّ طرد واغادوغو عدداً من الدبلوماسيين الفرنسيين في العام التالي. إلّا أن جذور هذا التصعيد تمتدّ إلى الدور الذي اضطلعت به فرنسا في عمليات «مكافحة الإرهاب» في إقليم الساحل، ولا سيما منذ عام 2012، في ظلّ تعميقها صلاتها بحكومات الإقليم (مالي والنيجر وبوركينا فاسو) التي كانت تدين آنذاك بالولاء الكامل لها، وتُعدّ بمثابة وكيل عنها في الشؤون الدولية والإقليمية كافة تقريباً. ومنذ إطلاقها عملية «سرفال» في مالي عام 2013، ثمّ توسيعها إيّاها عبر عملية «برخان» - حشدت فرنسا لمهمّتها في الساحل - حتى بدء خروج قواتها من مالي بعد عام 2022 - دعماً مالياً كبيراً، ولا سيما من بعض دول الخليج، غير أن ذلك الدور بات، حتى قبل اندلاع موجة الانقلابات العسكرية في الساحل في عامَيْ 2022 و2023، موضع تشكيك متزايد، خصوصاً مع تتالي المؤشّرات إلى ضلوع فرنسا في سياسات أمنية تنتهك سيادة تلك الدول، ومن بينها بوركينا فاسو. وعلى سبيل المثال، لوحظ أنه رغم امتلاك باريس واحداً من أقوى الجيوش في العالم وأكثرها دراية بالبيئات الأفريقية، فإن سجلّ القوات الفرنسية في مواجهة الإرهاب في فترة 2012-2022، بدا آخذاً في التراجع بشكل مذهل، في وقت سُجّل فيه تضاعُف مخيف في حجم الأنشطة الإرهابية، وما يتّصل بها من أنشطة جماعات العنف والجريمة المُنظّمة.

> **تنظر دول أفريقية كثيرة إلى اتهامات واغادوغو لباريس بجدّية بالغة**

وإلى الآن لا تزال مناطق واسعة من بوركينا فاسو ترزح تحت تهديد جماعات متطرّفة مرتبطة بتنظيمَي «القاعدة» و«داعش»، فيما تُواصل كلّ من «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» و«داعش» استغلال حالة الرخاوة على الحدود مع مالي والنيجر وسهولة الحركة فيها لتعزيز نشاطها، وهو ما أدّى إلى اتساع رقعة الصراع الإقليمي في منطقة الساحل، فضلاً عن إلحاق أضرار بقطاعات شتّى، أبرزها الزراعة. في خلفية ذلك، يتحدّث مراقبون عسكريون انخرطوا في العمليات الفرنسية في الساحل، عن حرص فرنسا على نشر قواتها وتحركها منفردة في بعض المناطق داخل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، والحيلولة دون دخول القوات الوطنية إليها لسنوات عديدة، وهو ما خلق ثغرات أمنية خطيرة، ربما تُعزّز ما ذهبت إليه واغادوغو وباماكو ونيامي من تورّط باريس في أنشطة دعم الإرهاب. كما أن مَا دعم الاتهامات المُشار إليها، دخول أوكرانيا على خطّ أزمات الإقليم في الشهر نفسه الذي افتتحت فيه سفارتها في السنغال؛ إذ فاخر مسؤولون أوكرانيون بتقديم معلومات ودعم لمتمرّدي «الطوارق» و«جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» التابعة لتنظيم «القاعدة» لشنّ الهجوم الإرهابي المشترك الذي استهدف القوات المالية في شمال مالي في 24 تموز. كما أشارت التقارير إلى احتمال ضلوع شركات فرنسية نشطة في بوركينا فاسو وبقية دول الساحل في أنشطة مخلّة بالتعاون أو التنسيق مع جماعات إرهابية، على غرار القضية التي أُدينت فيها شركة «لافارج» الفرنسية بسبب دعمها منظمات متطرّفة في سوريا (ولا سيما «جبهة النصرة» و«تنظيم داعش») قبل سنوات. كذلك، رصدت تقارير محلية في غرب أفريقيا، منذ نهاية نيسان الماضي، صِلة لفرنسا بكلّ من «جبهة تحرير أزواد» و«جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، واصفةً هذه الصلة بأنها تعبير عن «حرب فرنسا الهجينة» ضدّ القارة، في ظلّ تمدّد شبكة الجماعات الإرهابية الفاعلة فيها من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي.

وعلى خلفية المؤشّرات الآنفة وغيرها، تَنظر دول أفريقية كثيرة إلى اتهامات واغادوغو لباريس بجدّية بالغة، في وقت تنتشر فيه مخاوف لدى كثير من هذه الدول من تكرار فرنسا سياساتها المزدوجة تلك، على نحو قد يؤدّي إلى تفاقم الإرهاب وتداعياته في غرب أفريقيا ووسطها. وكانت سبقت واغادوغو إلى خطوتها الأخيرة باماكو ونيامي، التي شهدت، في 18 حزيران الماضي، هجوماً كبيراً شنّته جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» على مطار نيامي وإحدى القواعد العسكرية الجوية القريبة منه، وأسفر عن مقتل أكثر من عشرة جنود نظاميين. ولربما يؤشّر تتالي الخطوات الأفريقية المضادّة لفرنسا، إلى تحوّل جذري آخذ في التبلور، عنوانه إعلاء النخب الجديدة في بعض بلدان القارّة مصالحها الوطنية، على حساب مصالح القوى الاستعمارية السابقة وسياساتها.

كأس العالم

استراحات الترطيب: خدعة عالمية لكسب الارباح!

بين الاستعراض الكروي والآخر الإعلاني، تضيع نهائيات كأس العالم 2026 لكرة القدم، لكنها تعكس بالتأكيد سبب نقلها إلى الولايات المتحدة وجارتيها. هناك السوق الكبيرة، وهناك الأرباح الضخمة من الإعلانات، لذا لا مانع من إيقاف المباريات لسبب «صحي».

مشهدٌ ليس مألوفاً في تاريخ كأس العالم، إذ مع مرور الدقائق في أي مباراة، بات المشاهدون أمام حالة جديدة. ففي الدقيقتين الـ 22 والـ67 تقريباً، تتوقف المباراة لمدة 3 دقائق في إطار ما أطلق عليه الاتحاد الدولي لكرة القدم «استراحات الترطيب» (Hydration Break)، وهي خطوة قُدّمت على أنها إجراء يهدف إلى حماية اللاعبين من آثار الحرارة المرتفعة خلال البطولة.

ورغم أن «الفيفا» يؤكد أن هذه الاستراحات مرتبطة حصراً بصحة اللاعبين ولا تحقق أي إيرادات إضافية للاتحاد، فإن الجدل حولها لم يتوقف منذ انطلاق البطولة، وخصوصاً بعد تحوّلها إلى فرصة مثالية لشبكات البث لعرض الإعلانات التجارية خلال المباريات.

رئيس «الفيفا» السويسري جياني إنفانتينو أشار مؤكداً أن استراحات الترطيب «مسألة رياضية بحتة» ولا ترتبط بأي مكاسب مالية إضافية للاتحاد الدولي. وأوضح أن تطبيقها في جميع المباريات، حتى تلك التي تُقام في أجواء معتدلة أو داخل ملاعب مكيّفة، يهدف إلى توفير ظروف متساوية لجميع المنتخبات المشاركة.

تشير بعض التقديرات إلى ان السوق الاميركية قد تجني اكثر من 250 مليون دولار من الإعلانات المرتبطة باستراحات الترطيب (انترنت)

انتقادات وشكوك

لكن هذا التبرير لم يمنع ظهور انتقادات من بعض اللاعبين والمدربين والجماهير، فهناك من يرى أن التوقف توقيتها أو المناطق التي تقام فيها». وأضاف: «حتى لو كانت هناك حاجة إلى استراحة ترطيب، فإن مدة الدقائق الثلاث تعتبر طويلة، فدقيقة واحدة تكفي لشرب المياه، وهذه النقطة أوضحها من خلال ما اختبرته في عملي مع اللاعبين ضمن ظروف بيئية ومناخية مختلفة حول العالم».

الذي تعيشه غالبية المدن المضيفة للمونديال حالياً لا يحتاج إلى أي استراحة، ولا حتى إلى دقيقة واحدة، باستثناء بعض المباريات بسبب

ارباح ضخمة

بالفعل تبدو مدة التوقف طويلة، إذ إن أجسام اللاعبين المحترفين تكون مهيّأة عادةً للتكيّف وخوض 45 دقيقة من دون توقف باستثناء اللعب في ظروف صعبة جداً.

لذا تزداد الشكوك حول البُعد التجاري لهذه الخطوة بالنظر إلى القيمة الإعلانية الهائلة التي توفرها تلك الدقائق، إذ أشار خبراء في قطاع الإعلام الرياضي إلى أن الإعلان التلفزيوني لمدة 30 ثانية خلال مباريات كأس العالم على شبكة «فوكس» الأميركية يتراوح بين 200 ألف و300 ألف دولار، وقد يصل إلى 750 ألف دولار خلال مباريات المنتخب الأميركي أو في الأدوار النهائية.

وبناءً على هذه الأرقام، يمكن أن تولّد استراحات الترطيب وحدها من 42 مليون دولار إلى 156 مليون دولار، فيما تشير بعض التقديرات إلى أن السوق الأميركية قد تجني أكثر من 250 مليون دولار من الإعلانات المرتبطة بهذه الفواصل طوال البطولة.

ومع ذلك، يرى بعض المختصين أن القضية تتجاوز الإيرادات المباشرة، فالعائدات المتوقعة لكأس العالم 2026 تصل إلى نحو 8,9 مليارات دولار، منها حوالى 3,9 مليارات من حقوق البث التلفزيوني و1,8 مليار من عقود الرعاية والتسويق، وبالتالي، فإن الأموال الناتجة من استراحات الترطيب تمثّل جزءاً محدوداً من الصورة الاقتصادية الشاملة للحدث العالمي.

ويعتقد هؤلاء أن ما يحدث يعكس تحوّلاً أوسع في طريقة تقديم كأس العالم للجمهور، في ظل التغيّرات التي يشهدها قطاع الإعلام الرياضي عالمياً، إذ إن البطولة لم تعد مجرد منافسة كروية بل أصبحت منتجاً ترفيهياً متكاملاً يسعى إلى جذب المشاهدين والمعلنين في آن واحد.

وتأتي استراحات الترطيب ضمن سلسلة من التغييرات التي أثارت نقاشاً واسعاً بين جماهير اللعبة، فقد واجه «الفيفا» انتقادات بسبب ارتفاع أسعار التذاكر واعتماد التسعير الديناميكي الذي رفع الأسعار تباعاً وشجّع «بطريقة غير مباشرة» البيع في السوق السوداء، فيما تستعد البطولة أيضاً لاستضافة عرض فني ضخم خلال استراحة ما بين الشوطين للمباراة النهائية، على غرار العروض الشهيرة في «سوبر بول» كرة القدم الأميركية.

وفي وقت تتراوح فيه أسعار بعض تذاكر المباراة النهائية بين 25 و50 ألف دولار، يرى كثيرون أن كأس العالم يسير نحو نموذج ترفيهي وتجاري أكثر وضوحاً من أي وقتٍ مضى.

أما «الفيفا»، فلا يزال مصرّاً على أن الأولوية تبقى لصحة اللاعبين وجودة المنافسة، لكن المعطيات والأرقام تفضح كل ما يقوله المسؤولون، إذ من الواضح أن استراحات الترطيب ليست ضرورة رياضية فرضتها الظروف المناخية، بل مؤشّر جديد على التحوّل المتسارع لكرة القدم من لعبةٍ شعبية إلى أداة ترفيهٍ تجارية.

(الأخبار)

الإعلان لمدة 30 ثانية على شبكة «فوكس» يتراوح بين 200 الف و300 الف دولار

من المتوقع ان يلتقي المغرب مع فرنسا في ربع النهائي

المستحيل ليس مغربيّاً

حسين سقور

بخطى ثابتة، يسير منتخب المغرب لكرة القدم في نهائيات كأس العالم 2026. «أسود الأطلس» تعادلوا مع البرازيل (1-1) في افتتاح المنافسات، قبل أن يفوزوا على اسكتلندا بهدف دون رد، وهايتي باربعة أهداف لهدفين، ليتأهلوا في المركز الثاني إلى الدور الـ32. وحقق المنتخب الإفريقي الإنجاز بتجاوزه هولندا القوية بركلات الترجيح (3-2) بعد التعادل في الوقتين الأصلي والإضافي (1-1)، ليبلغ الدور الـ16. استحق المغاربة التأهل بعد الأداء الكبير في المباراة أمام منتخب كان مرشحاً للذهاب بعيداً في البطولة، ويُحسب لهم حضورهم الذهني القوي، إذ لم يفقدوا تركيزهم رغم التأخر بالنتيجة وإضاعة الكثير من الفرص. ويمكن القول إن المنتخب المغربي اليوم هو «منتخب عالمي» وليس منتخباً على مستوى إفريقيا أو العرب فقط، بل بات من الطبيعي أن يصل للأدوار المتقدمة في المونديال، وهذا الأمر فعله في قطر 2022 عندما اقصى في طريقه إلى نصف النهائي إسبانيا والبرتغال، قبل أن يخسر بصعوبة أمام فرنسا في المربع الذهبي. وحقق «أسود الأطلس» أرقاماً قياسية جديدة، أبرزها أنهم حققوا 47 انتصاراً في آخر 48 مباراة، وبات المغرب ثالث منتخب أفريقي يبلغ الدور الـ16 في نسختين متتاليتين من كأس العالم، بعد نيجيريا (1994 و1998) وغانا (2006 و2010)، واول منتخب عربي ينجح في بلوغ الدور الـ16 في نسختين متتاليتين، بعدما حقق الإنجاز في نسختي 2022 و2026. وأصبح ثاني منتخب أفريقي يصل إلى الدور الـ16 في ثلاث نسخ مختلفة من كأس العالم، بعد تأهله في أعوام 1986 و2022 و2026. وانفرد المغرب بإنجاز جديد، بعدما أصبح أول منتخب عربي يتأهل إلى الدور الـ16 في ثلاث نسخ من بطولة كأس العالم.

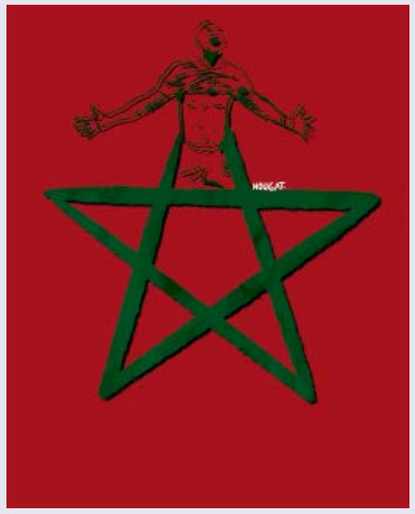

(نهاد علم الدين)

ويضرب منتخب المغرب يوم السبت المقبل، موعداً مع نظيره الكندي في الدور الـ16، حيث يطمح «أسود الأطلس» لمواصلة مشوارهم التاريخي وبلوغ الدور الربع نهائي للمرة الثانية توالياً. على الورق، تبدو مباراة كندا في المتناول ليتأهل إلى ربع النهائي، حيث من المتوقع أن يواجه هناك المنتخب الفرنسي، الذي يملك حظوظاً كبيرة لتجاوز السويد والباراغواي في طريقه إلى ربع النهائي.

ومن جهة ثانية ودّعت «الماكينات الألمانية» المونديال من الباب الضيق بعد الخسارة أمام الباراغواي بركلات الترجيح (4-3) بعد التعادل (1-1) في الوقتين الأصلي والإضافي. وشكّل خروج ألمان صدمة كبيرة للأوروبيين الذين خسروا منتخبين في البطولة في ظرف ساعات، هما ألمانيا وهولندا. وهذا الإقصاء هو الأول الذي يتلقاه الألمان بركلات الترجيح منذ نصف نهائي مونديال 1982 ضد فرنسا. وخرج الألمان رغم استحواذهم على الكرة بنسبة وصلت إلى 76%، ولكنهم استقبلوا أهدافاً في 10 مباريات متتالية بكأس العالم، وهي أطول سلسلة في تاريخ مشاركتهم بالبطولة.

كلمات متقاطعة 5117

افقيا

1- شقّ زلزالي – عاصمة اسيوية – 2- مخدّة – حرف نصب – 3- صفة الحصان النشيط – من الحيوانات – 4- يرقّق الشعر ويُحسّنه – ردّ الكلام – جواب – 5- جزيرة فرنسية من جزر الأنتيل الصغرى – 6- والد – للتمنّي – بلدة لبنانية في قضاء الشوف – 7- عواصف متحركة – جزيرة إماراتية – 8- شقيق – قادم – نهر إيطالي – 9- لقب الملك الروماني – إحسان – 10- منظمة دولية تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى

عمودياً

1- الجبل المقدّس في اليابان – 2- منخفض في جيبوتي – خلاف عام – 3- عاتبهم – قلب – 4- كاس – قبة القميص – 5- دولة أوروبية – 6- خليج ليبي – جنس حبّات خبيث جداً – 7- البيت المخصّص للأسد – شفي من المرض – 8- فقرة في إتفاقية – ماركة حليب مجفّف – 9- اقدم مدينة مسوّرة في التاريخ – اغلظ أوتار العود – 10- قلعة مشهورة وتاريخية في اسكتلندا

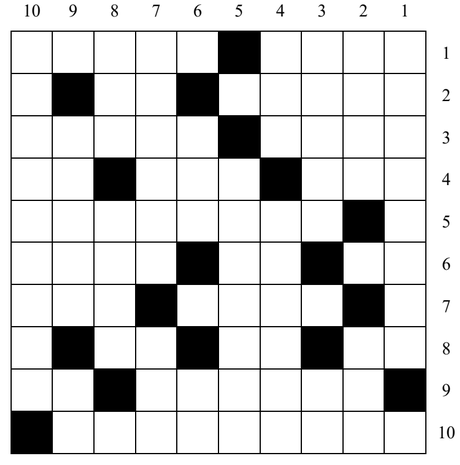

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- شارل بودلير – 2- ادونيس – بحص – 3- رد – درني – جد – 4- دنا – وهب – 5- ادم – رينو – 6- لمّ – فو – يكفل – 7- خيبر – أساير – 8- أمر – الفيرا – 9- المخّ – دوز – 10- سليم اللوزي

عمودياً

1- شارل الخامس – 2- إدد – دميم – 3- رو – دم – براي – 4- لندن – فرّ – لم – 5- بيزارو – امّا – 6- وسن – الخِلّ – 7- يونيسف – 8- لب – هوكايدو – 9- يحجب – فيروز – 10- رصد – الرازي

sudoku 5117

7	3		8		6			2
2	4					5		
	9			4				3
			3	7				
		5				6		7
8				9	2			1
4				2			6	
		9					2	4
6			4		9		7	5

حلول الشبكة السابقة

7	6	5	8	9	1	3	2	4
4	3	8	2	6	7	5	1	9
9	1	2	4	3	5	8	7	6
6	2	3	9	5	4	1	8	7
1	9	4	7	2	8	6	3	5
5	8	7	6	1	3	9	4	2
3	7	6	1	4	9	2	5	8
8	5	9	3	7	2	4	6	1
2	4	1	5	8	6	7	9	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 414

كلمة السر من 8 حروف: مسرحية غنائية للأخوين رحباني

البعلبكية – المحاكمة – الشخص – اغنية – بترا – حفل – شاعر – عودة العسكر – عمل – فيروز – فن – قصيدة حب – قصة – ليلية – لولو – موسم العز – ملحن – ملك

ا	ل	ب	ع	ل	ب	ك	ي	ة	ج
ر	ك	س	ع	ل	ا	ة	د	و	ع
س	ا	ك	ل	ي	ل	ي	ة	ة	م
ز	ا	ر	ل	ق	ص	ة	م	و	ب
و	غ	ل	ت	م	ا	ك	س	ح	ر
ر	ن	م	ل	ب	ا	م	ة	ر	ص
ي	ي	ع	ل	ح	ا	د	ح	ع	خ
ف	ة	و	م	ل	ي	ن	ف	ا	ش
م	ل	ل	ع	ص	ق	ف	ل	ش	ل
و	ا	ز	ق	م	ل	ح	ن	ر	ا

حلول الشبكة السابقة: تيربك

عملية حسابية 414

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		X		=	90
–		X		+		
	٪		X	24	=	72
٪		٪		٪		
	X	6	X		=	36
=		=		=		
23		6		17		

حلول الشبكة السابقة

50	٪	2	X	3	=	75
٪		+		X		
10	X	9	٪	3	=	30
X		X		X		
18	–	3	X	4	=	60
=		=		=		
90		33		36		

شبكة العنكبوت 414

إعداد نعوم مسعود

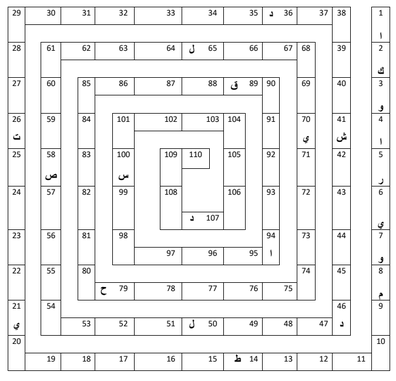

1 – 8 حوض السمك
8 – 17 زوج ملكة مصر كليوباترا بعد وفاة زوجها الاول الامبراطور يوليوس قيصر
16 – 21 عاصمة كينيا
20 – 26 بلدة لبنانية في قضاء عكار
25 – 36 نادي كرة قدم اسباني
36 – 40 احدى العملات
39 – 50 قائد بريطاني في الحرب العالمية الثانية
49 – 55 ولاية اميركية عاصمتها تالاهاسي
55 – 61 شاعر عربي صاحب القصيدة التعجيزية « صوت صفير البلبل »
60 – 65 بلدة لبنانية في قضاء بنت جبيل
63 – 70 بلدة لبنانية في قضاء مرجعيون
69 – 79 شاعر عربي عُرف بلقب « مجنون ليلى »
79 – 82 من الحيوانات
82 – 89 مسرحية للأخوين رحباني
89 – 94 من وديان لبنان
93 – 100 رئيس لبناني ما قبل الاستقلال
99 – 107 عاصمة باكستان
105 – 110 مدينة ايطالية

حل شبكة العنكبوت السابقة

اورفا – فاتك بن ابي جهل الاسدي – دير القمر – مرسيليا – لباقت علي خان – خان الصابون – يونيفاسيو – وليد المعلم – مروان العبد – بدوي الجبل – بلبل – بلبيس – ساريما – مارينو – نوافير – فيراكروز – زوريا – باتافيا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5117

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب مصري (1926-2015). نال جائزة الدولة التشجيعية. من مؤلفاته « يقين العطش »
9+3+8+7+4 = الخليج ■ 2+1+5+11 = سفينة حربية صغيرة ■ 10+2+6 = نهر ايطالي

حل الشبكة الماضية: خوسيه ازورين

Big Brother

نادي بيتر ثيل... الدولة العميقة تبني مقرّها

ناشطة سويسرية عثرت على ثغرة في موقع إلكتروني، فاطلّت منها على واحدة من أكثر شبكات النفوذ غموضاً في الولايات المتحدة. الشبكة أسّسها الملياردير بيتر ثيل، وتضمّ وزراء وجنرالات ومسؤولي تكنولوجيا، وتستعدّ الآن لاقتناء أرض وبناء مقرّ دائم قرب أكبر أجهزة الأمن الأميركية

علي عواد

لعشرين عاماً، لم يكن لجمعية «دابلوغ» Dialog عنوان. لا مبنى، لا موقع إلكترونياً، لا لائحة أعضاء. كانت تجتمع مرّة واحدة في السنة، في خلوة مغلقة في أحد المنتجعات النائية، يُسلَّم فيها الحاضرون هواتفهم ويتعهّدون بالكتمان، ثم تختفي. اليوم، صارت هذه الجمعية تشتري أرضاً.

أسّس الملياردير بيتر ثيل، المؤسس المشارك لشركة المراقبة «بالانتير» وموقع «باي بال»، هذه الشبكة عام 2006 مع المستثمر أورين هوفمان. تجمع في غرفة واحدة، خلف أبواب موصدة، مديري شركات التكنولوجيا الكبرى وجنرالات وأعضاء كونغرس ووزراء ومسؤولين في أجهزة الاستخبارات. الشهر الماضي، كشف تسريب، عثرت عليه ناشطة سويسرية في شيفرة موقع الجمعية وتحقّقت منه مجلة «وايرد» الأسبوع الفائت، عن 222 اسماً مسجّلاً لحلوة هذا العام قرب دبلن، بينهم وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت، والسيناتور تيد كروز، والقائد الأعلى لقوات الناتو في أوروبا.

الأهمّ من الأسماء تحوّلٌ آخر تلتقطه الوثائق المسرّبة. قرّرت الجمعية أن تشتري أرضاً في ولاية فيرجينيا، على مسافة قريبة من واشنطن، لتبني حرماً دائماً. والموقع وحده رسالة. اختارت الجوار المباشر لمقرّ وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي وللبنتاغون، مبتعدةً عن وادي السيليكون في كاليفورنيا. يصف المحلّل جيراردو سبانيولو، من «مؤسسة كلية الدفاع التابعة للناتو»، هذه الخطوة بأنّها انتقال من «الطور المتنقّل» إلى «الطور المؤسسي». بكلمات أخرى: كانت الجمعية ضيفاً عابراً يحطّ سنوياً ثم يرحل، والآن تتحوّل إلى مؤسسة مقيمة لها جدران وعنوان ومستقبل.

ولماذا يعني هذا شيئاً لقارئ عاديّ، في بيروت أو في أي مكان؟

لأنّ هؤلاء تحديداً يصنعون الأدوات التي ستحكم حياة الناس. من يبني أنظمة الذكاء الاصطناعي والمراقبة والاستهداف العسكري يجلس في الغرفة نفسها مع من يشتري هذه الأنظمة باسم الدولة، ومع من يُفترض به أن يراقب عقودها. النائب جيم هايمز، العضو البارز في لجنة الاستخبارات التي تشرف على عقود «بالانتير»، ظهر مسجّلاً إلى جانب المؤسس المشارك للشركة جو لونسديل. الرقيب والمراقَب على المائدة الواحدة.

حين كانت هذه اللقاءات خلوة منتقَلة، سهُل وصفها بأنّها مجرّد تشبيك بين أصحاب نفوذ. بناء حرم دائم بالإسمنت قرب أجهزة الأمن يقول شيئاً مختلفاً تماماً: هذه الطبقة تثبّت موقعها داخل الدولة لما بعد أي رئيس وأي انتخابات. على حدّ تعبير الصحافي ماركوس شولر في نشرة implicator.ai، صارت هذه النخبة تستعمر المؤسسات من الداخل.

يعني هذا أيضاً شعوب غرب آسيا. في لائحة الحاضرين كبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية، شموئيل أبرامزون، وعلى جدول النقاش جلسة بعنوان «ثلاث تنبؤات حول إيران» في ذروة الحرب. التكنولوجيا التي تُختبَر في المنطقة، وأنظمة الاستهداف التي تُقرّر من يعيش ومن يموت، تُناقَش في الغرفة عينها التي تتماسس الآن قرب لانغلي. قرارات تطاول حياة الملايين هنا تُصاغ هناك، بعيداً من أي «رقابة ديمقراطية» وأي صندوق اقتراع.

السرّية هنا هي الحكاية. شركات هؤلاء الرجال تبيع للدول أدوات تجعل حياة الناس مكشوفةً بالكامل: من يتحرّك، ومع من يتكلّم، وأين كان، وهم يشترطون لأنفسهم السرية الكاملة، يسلّمون هواتفهم على الباب ويتعهّدون

> **على جدول النقاش جلسة بعنوان «ثلاث تنبؤات حول إيران»**

بألّا تخرج كلمة. الخصوصية التي ينزعونها عن الملايين صارت امتيازاً يحتكرونه. وهذه المراقبة، أي «رأسمالية المراقبة» (وصف الباحثة الأميركية شوشانا زوبوف)، علاقةٌ غير متكافئة في جوهرها: شفافيةٌ مفروضة على المحكومين، وحجابٌ مضمون للحاكمين.

والأخطر أنّ ما يُعرَف عن هذه الشبكة اليوم مصدره خطأ برمجي في موقعها وعملية قرصنة. معرفة ما يقرّره أصحاب القرار في حقّ الناس صارت رهينة المصادفة والاختراق، خارج أي حقّ مكفول أو قناة شرعية. ومؤسسة دائمة لا تترك أثراً مكتوباً تُطلق في العالم قرارات بلا أب معروف ولا محضر يُحاسَب عليه أحد. هذه عتمةٌ مصمّمة بعناية، تمنح القوّة ديمومة الدولة وحصانة النادي الخاص في آن.

بحسب الوثائق التي تحقّقت منها «وايرد»، جلس وزير الجيش الأميركي دان دريسكول قرب صنّاع التكنولوجيا والسلاح، من الملياردير إيلون ماسك إلى المدير التنفيذي السابق لـ«غوغل» إريك شميدت ومؤسّس «لينكدإن» المشارك ريد هوفمان. وحضرت السياسة عابرة للحزبين: السيناتور الديمقراطي كوري بوكر، ووزير الإسكان الأميركي الأسبق خوليان كاسترو، وحاكم كولورادو الديمقراطي جاريد بوليس، وحاكم ماريلاند الديمقراطي ويس مور، أسماء ديمقراطية وازنة في القاعة عينها مع صهر الرئيس الأميركي جاريد كوشنر وشبكة ثيل اليمينية. كذلك وردت نائبة المدّعي العام الأميركي السابقة ليزا موناكو، التي ساعدت في قيادة ملاحقات اقتحام مبنى الكابيتول.

لخّص الملياردير بيتر ثيل فلسفته مرّة بعبارة شهيرة: لم يعد يؤمن بأنّ الحرّية والديمقراطية متوافقتان. حرمٌ دائم للأقوياء قرب لانغلي، بلا محاضر ولا حسابات، هو هذه الفلسفة وقد صُبّت في الإسمنت. الجمعية السرّية التي عاشت عشرين عاماً بلا عنوان وجدت بيتها أخيراً، في الضاحية نفسها التي تسكنها الدولة الأمنية الأميركية.

أحوال المهنة

الذكاء الاصطناعي يبتلع الصحافة الحرّة

لم يعد الذكاء الاصطناعي يهدد وظائف الصحافيين فحسب. بل يضرب الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه الصحافة المستقلة. مع انتقال المستخدمين إلى إجابات البوتات بدلاً من المواقع الإخبارية، تتراجع الزيارات والعائدات. فيما تتعاظم هيمنة شركات التكنولوجيا على إنتاج المعرفة وتوزيعها وسط دعوات إلى بدائل أكثر عدالة

علي سرور

لم يكن النموذج الاقتصادي في زمن وسائل التواصل الاجتماعي نموذجاً عادلاً بالمعنى المطلق، لكنه على الأقل سمح بهامش من البقاء للصحافة المستقلة والناشرين عبر ما عُرف بـ «اقتصاد النقرة».

في هذا النموذج القديم، كان الناشرون يتبادلون المحتوى مع محركات البحث الكبرى مقابل الحصول على زيارات بشرية تترجم إلى عوائد إعلانية أو اشتراكات تدعم غرف الأخبار. أمّا اليوم، فيتعرض هذا العقد الاجتماعي والتكنولوجي الهش لعملية تدمير بنيوية شاملة، مدفوعة ببروز ما يُشار إليه بـ «حركة المرور الوكيلة» (Agentic Traffic).

تقود هذه الحركة بوتات برمجية، أي برامج افتراضية غير مجسّمة، وأنظمة ذكاء اصطناعي تتصفح شبكة الإنترنت بالنيابة عن البشر، مستخلصة المعلومات والوقائع وصائغة إياها في إجابات جاهزة داخل نوافذ المحادثة المغلقة، دون أن يضطر المستخدم النهائي إلى النقر على رابط واحد أو زيارة موقع المصدر.

في الثالث من حزيران (يونيو) الماضي، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة الأمن والبنية التحتية السحابية «كلاود فلير»، ماثيو برينس، عن تجاوز حركة مرور البوتات لحركة المرور البشرية عبر الويب المفتوح للمرة الأولى في التاريخ.

ووفقاً للبيانات، فإن هذا التحول الجذري جاء متقدماً بنحو ثمانية عشر شهراً عن التقديرات السابقة للشركة. هذا الانزلاق نحو «الويب غير البشري» توثقه أيضاً دراسات شركة «هيومان سيكيوريتي» المختصة في ضمان إبقاء التفاعل الرقمي من تنفيذ أشخاص حقيقيين، وتشير إلى أن حركة مرور الوكلاء الرقميين نمت بمتغيرات انفجارية بلغت 7,851 في المئة خلال عام واحد، متفوقة بثمانية أضعاف على معدل نمو النشاط البشري الرقمي.

وتتجلى أبعاد هذا التغير الهيكلي في المؤشرات التكنولوجية والاقتصادية للويب. تظهر أداة الرادار التابعة لشركة «كلاود فلير» أن حصة البوتات بلغت نحو 57,5 في المئة من إجمالي طلبات الويب مقابل 42,5 في المئة فقط للبشر. وينعكس هذا التضخم الآلي مباشرةً على قدرة الناشرين على البقاء، إذ تظهر دراسة سوق المنصات الصادرة عن مؤسسة «تول بيت» الرقمية، تراجعاً حاداً في معدل النقر من بوتات البحث الذكية بنسبة تقارب 95,7 في المئة مقارنة بمحرك البحث التقليدي «غوغل». في هذا الإطار أيضاً، تطابقت النتائج الأخيرة مع المسح الشامل لشركة «وود وينغ» الدولية الذي وثّق تراجعاً ماساوياً في زيارات الإحالة لمواقع الصحافة الخدمية بتراوح بين 62 و97 في المئة من خسارة الروابط الإحالية.

يعكس هذا التحوّل جوهر الأزمة الراهنة: بينما تأقلم الصحافيون مع الديناميكية المفروضة من اقتصاد الإنترنت وانهمكوا في جذب القرّاء للنقر، جاءت البوتات لتُشيّد واقعاً جديداً أصبح فيه القارئ مجرّد آلة عوضاً عن مستهلك متفاعل. وسط هذه المعضلة، استحال الأرشيف الصحافي من منارة للتثقيف العام إلى مجرد براميل نفط معرفية لتغذية النماذج الاحتكارية.

المعرفة والبيانات كأدوات تراكم رأسمالي

لا يمكن فهم هذا الهجوم التكنولوجي بمعزل عن سياق التاريخ الرأسمالي الطويل في الاستيلاء على الملكيات العامة. وتكشف التحليلات الصادرة عن مجلة «جاكوبن» أنّ الشركات الترليونية المالكة لتقنيات الذكاء الاصطناعي لا تخلق قيمة جديدة بقدر ما تعمل على «تسييج المشاع الرقمي» وإعادة إنتاج آليات التراكم الأولي التي وصفها كارل ماركس. في هذا الإطار، يُمثّل «التسييج المعرفي» (Epistemic Enclosure) عملية فصل قسرية لمنتجي المعرفة الإنسانية عن وسائل إنتاجهم وتوزيعهم، عبر خصخصة البيانات العامة والمحتوى التاريخي المتاح مجاناً على الإنترنت وتحويله إلى أصول احتكارية مغلقة تدرّ عوائد لشركات التكنولوجيا الاحتكارية.

من جهتها، وصفت المجلّة الفرنسية «لو موند ديبلوماتيك» هذا النموذج الاستخلاصي بـ «الاستعمار المعرفي الجديد». فالمنصات الكبرى تبني أنظمتها الذكية من خلال استغلال العمل الحي للصحافيّين والمبدعين من دون تعويض عادل، لتبيعه لاحقاً هذه المعرفة المصنّعة للمستهلكين كبديل للصحف ذاتها. يُعيد هذا الاستخلاص البياني (Data Extractivism) رسم خارطة الإنتاج الثقافي لصالح رأس المال المالي، حيث تشير التقارير الاقتصادية إلى أن عمالقة التكنولوجيا يسعون إلى إنفاق مئات المليارات في السنوات المقبلة للهيمنة الكاملة على ممرات البنية التحتية للمعرفة.

وهم الحلول الفردية

في مواجهة هذا المد، اندفعت بعض المؤسسات الصحافية الليبرالية الكبرى لتوقيع اتفاقيات ترخيص ثنائية لحماية عوائدها، كصفقة «نيوز كورب» الضخمة التي تنصّ على دفع مبلغ يصل إلى 50 مليون دولار سنوياً للشركة الإعلامية لمدة ثلاث سنوات على الأقل، في مقابل السماح لـ«ميتا» باستخدام محتوى من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي والإجابة عن الأسئلة في الوقت الفعلي عبر روبوتات الدردشة.

على وقع هذا التوجّه، ارتسمت معالم سوق مجزّأة تُكرّس اللامساواة الطبقية داخل الفضاء الإعلامي. في هذا الصدد، تكشف دراسة الباحثة كورتني رادش الصادرة عن «معهد الأسواق المفتوحة» بالتعاون مع معهد «بروكينغز» بعنوان «نفس الحراس، بوابات جديدة»، أنّ هذه الصفقات لا تحمي غرف الأخبار بل تمثل فخاً تكنولوجياً جديداً. وتوضح الدراسة أنّ «الارتباط المزدوج للناشر» يكمن في اضطرار وسائل الإعلام إلى الاعتماد على البنية التحتية القانونية والتكنولوجية التي يمتلكها ويتحكم فيها محتكرو التكنولوجيا نفسهم الذين يدمرون حركة المرور الطبيعية لمواقعهم.

علاوة على ذلك، أظهرت البيانات أنّ ما يسمى بـ «صفقات البريميم» (Deal Premium) التي كانت تمنح المواقع الموقّعة أفضلية مؤقتة في محركات بحث الذكاء الاصطناعي قد تبخرت تماماً بعد تراجع معدل النقر العام من منصات الذكاء الاصطناعي بمقدار ستة أضعاف. يضع هذا الوضع الناشرين الصغار والصحافة المحلية والمستقلة في مأزق وجودي، إذ لا يملكون القدرة التفاوضية

> **وصفت «لو موند ديبلوماتيك» هذا النموذج بـ «الاستعمار المعرفي الجديد»**

لعقد مثل هذه الصفقات الثنائية. وبموجب هذا الإقصاء البنيوي، يتحول نظام المعلومات المعاصر إلى إقطاعية رقمية تسيطر فيها قلة من الشركات الاحتكارية على الفضاء العام وتملي شروط صياغة الواقع الاجتماعي والسياسي.

الاشتراكية في مواجهة الإقطاع الرقمي

من جهة أخرى، تؤكد التحليلات النقدية الصادرة عن «مركز تاو للصحافة الرقمية» في جامعة كولومبيا، والتي أسهمت في صياغتها الأكاديمية إميلي بيل، أنّ محاولات التقوقع الفردي للناشرين ستنتهي بالهزيمة الحتمية أمام عمالقة وادي السيليكون. كما تُشير بيل إلى أن تشكيل تحالفات جماعية مثل تحالف «سبور» في المملكة المتحدة يُمثل بداية متواضعة للبحث عن شروط جماعية منسّقة لرفض العبث الاحتكاري بجهود الصحافيين. مع ذلك، فإن هذه الأطر التعاقدية لا تزال عاجزة عن حل الأزمة الجذرية طالما ظلّت البيانات خاضعة لمنطق السلعة وقوانين السوق الرأسمالية.

أمام معضلة الوضع القائم، يتقدّم نموذج «اشتراكية المعرفة الاصطناعية» كحلّ جذري للأزمة، وهو ينطلق من أفكار الأكاديمي والمفكّر النيوزيلندي، مايكل بيترز، واقدّه «الأب الروحي للذكاء الاصطناعي» مهندس الكمبيوتر البريطاني الكندي، جيفري هينتون. وسبق للأخير أن أشار في نيسان (أبريل) العام الماضي، إلى أنّ السبيل الوحيد القابل للتطبيق لمنع التفاوت الشديد في الثروة جرّاء ثورة الذكاء الاصطناعي هو من خلال الاشتراكية. ويقتضي نموذج «اشتراكية المعرفة الاصطناعية» تحويل البيانات والإنتاج الثقافي إلى «مشاع رقمي عام» (Public Data Commons) تديره وتراقبه مجالس ديمقراطية ومجتمعية مستقلة، وتُموّل من خلال فرض ضرائب تصاعدية صارمة على الأرباح الخيالية والاحتكارات السحابية لشركات التكنولوجيا الكبرى.

يطرح هذا النموذج نفسه كخارطة طريق متكاملة توقف الوضع السائد الذي يسمح بمعاملة أرشيف المعرفة الإنسانية كطعم مجاني لخوارزميات الاستخلاص الرأسمالي، ليُعيد بناءه كبنية تحتية عامة تضمن الكرامة الاقتصادية والاجتماعية لعمال المعرفة، وتحفظ للصحافة الاستقصائية والتحليل النقدي دورهما المركزي في حماية العقد الاجتماعي وحقوق الجماهير الشعبية في وجه «كارتيل» الواحد في المئة المتحكّم في ثروات الكوكب المعرفية والعلمية والبشرية والطبيعية.

قضية

تكشف أزمة اتحاد الكتّاب اللبنانيين الأخيرة انقساماً عميقاً حول دور المؤسسة وحدود علاقتها بالسلطة السياسية. ومن زيارة أثارت اعتراضات واسعة، ينتقل النقاش إلى مسائل أوسع تتعلق بالتمثيل الثقافي، وآليات الإدارة، وغياب الشفافية، ومستقبل اتحاد يُفترض أن يكون مظلة جامعة للكتّاب لا ساحةً للصراعات والانقسامات

زيارة إلى رئيس الجمهورية تشعل الحرب داخل الاتحاد
السياسة تزلزل «بيت» الكتّاب اللبنانيين

الحسام محيي الدين

أثارت زيارة اتحاد الكتاب اللبنانيين أخيراً إلى رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ردود أفعال ومواقف متباينة، تراوحت بين مؤيد ورافض، ومتحفظ وصامت، أطلقها بعض أعضاء الهيئتين الإدارية والعامة للاتحاد أنفسهم.

لم يكن للمؤيدين أي رد فعل بعد انتهاء الزيارة، معتبرين أنّها لمقام الرئاسة الأولى التي يجب ألا تكون مثار خلاف لأن ما تخللها من كلمة بين رئيس الاتحاد أحمد نزال أو من الرئيس، لم يخرج عن الأصول الوطنية والبروتوكولية، كما لم يتطرق إلى السياسة بطبيعة الحال. أما الاعتراض، فجاء من بعض الأعضاء الذين لم يُبلَغوا باللقاء مع رئيس الجمهورية لأسباب غير معروفة، فاعتبروا أنها زيارة ليست في توقيتها المناسب بسبب مواقف الرئيس التي لم تعد تحظى بالتقدير والإجماع، وأنّ الاتحاد كممثل لشريحة من اللبنانيين المثقفين يجب أن يعبّر عن مواقفهم من الموقع الوطني الرافض للخنوع والتطبيع. وهذا الأمر دفع بعض أعضاء الوفد إلى الاعتذار عن فعلتهم بالذهاب لمقابلة الرئيس، عادّين ذلك سقطة كبيرة في ظرف بالغ الحساسية. واكتفوا بتقديم اعتذارهم عن عدم المشاركة في الوفد. وكان من اللافت أنّ أحداً منهم لم يقدم استقالته من الهيئة الإدارية ولا العامة انسجاماً مع قناعاته ومع فداحة الخطأ بل الخطيئة بحق الوطن النازف، تاركين الباب موارباً على طريقة الطبقة السياسية التي تؤمن بأنّ ما نمرّ به ظرف سياسي موقت ستتغيّر بعده الظروف والمواقف. وبالتالي فإن ما فعلوه سيمرّ كأنه لم يكن، فيحتفظوا بعده بالصور التاريخية التي يسيل لها لعاب كل لبناني وهو يقف إلى جانب فخامة الرئيس!

من بيان 2024 إلى أزمات الإدارة

ما جرى يعيدنا إلى بيان الاتحاد المشؤوم الذي على أساسه نجحت الهيئة الإدارية في الانتخابات وفي الوصول إلى قيادته في عام 2024. يومها، لم يذكر البيان كلمة «فلسطين» ولا كلمة «غزة» ولا «جنوب محتل» ولا كلمة «عدوان إسرائيلي» ولا «دماء» ولا «شهداء» (الأخبار 1/24/ 2024).

أضف إلى ذلك المشكلات التنظيمية والقرارات الإدارية العشوائية التي تطرح حولها أسئلة عدة، منها الفضيحة الكبرى بتعيين لجان من حملة الإجازات مهمتها درس ومراجعة مؤلفات أساتذة جامعيين من حملة الدكتوراه للحكم على صلاحيتها كشرط لقبول عضويتها في الاتّحاد، إلى جانب إقامة حفلات تواقيع كتب وندوات وتكريمات بإصدار مؤلّفات، لكتّاب دون آخرين، من غير المنتسبين إلى الاتحاد، ومنها تهنئة حصرية للكاتب/ة أو الشاعر/ة فلان/ة لمجرد اشتراكه/ها في ندوة أو مهرجان خارج البلاد.

اتحاد لكل الكتّاب؟

أما الطامة الكبرى، فهي أنّ الاتحاد لا يعلم أنّ هناك مسرحاً بعدّ أحد الوجوه الرئيسية التاريخية للثقافة في لبنان، فلم يتكبد عناء إقامة ندوة واحدة عن هذا المسرح، فأدار ظهره لخمسة مؤلّفات صدرت في عام 2025 تتناول واقع المسرح اللبناني بين الأمس واليوم في تجاربه ومدارسه وأشكاله وتحدياته، للفنان الملتزم رفيق علي أحمد، ولكل من: شكيب خوري، وعبيدو باشا، وفائق حميصي، وكاتب هذه السطور إلى جانب استقالة بعض الأعضاء منذ حوالى عام (حزيران/ يونيو 2025). علماً أنّ الاتحاد لم يقدّم تفسيراً لأسبابها، عامداً إلى تمرير الإعلان عن فوز بدلاء لهم بالتزكية بذريعة أنه لم يترشح غيرهم أصلاً، في لعبة تعيين واضحة بغير انتخابات.

إنّ «اتحاد الكتاب اللبنانيين» ليس ملكية خاصة، بل مؤسسة ثقافية عامة يجب أن يشعر كل الكتّاب اللبنانيين أنّها مبتهم الكبير الذي يلجأون إليه، ولا مكاناً لتحقيق الطموحات الشخصية من خلال ممرّ إلزامي سياسي أحد شروطه الوقوف إلى جانب هذا الرئيس أو ذاك لالتقاط الصور، فالمسألة ليست «شغل سياسة»، وإلاّ فُعاد تكوين هذا الاتّحاد من جديد، بعيداً من السياسة والأخطاء القاتلة، فإنه سيبقى غريباً عن كتّاب الوطن الحقيقيين ومثقفيه.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 1 تموز 2026 العدد 5813

قضية

هل قلت لجنة حماية الصحافيين؟

غادة حداد

منذ بداية الإبادة، تعرّض الصحافيون في غزة ولبنان لحملة قتل ممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حتى تخطى عدد العاملين في القطاع الإعلامي 290 في البلدين. ورغم عدم اتخاذ أي تدبير لمحاسبة إسرائيل وحماية الصحافيين، قررت لجنة حماية الصحافيين تعديل قاعدة بيانات الصحافيين الذين استشهدوا في غزة.

هذه المراجعة لم تُطبَّق، حتى الآن، على أي حربٍ أخرى توثقها اللجنة. فقد شملت التعديلات 20 اسماً من قاعدة بيانات الحرب الإسرائيلية على غزة، ثمانية حُذفوا بعدما قالت اللجنة إنهم شاركوا في القتال، وسبعة بعدما خلصت إلى أنهم لم يكونوا صحافيين أو عاملين في الإعلام، وثلاثة صحافيين إسرائيليين لأنهم لم يكونوا في مهمة صحافية عند مقتلهم، إضافة إلى حالتين أزيلتا بعدما تبيّن أن الشخصين لم يُقتلا. وفي المقابل، لم تعلن اللجنة عن مراجعة مماثلة لقواعد بياناتها الخاصة بالحروب الأخرى، سواء في أوكرانيا أو السودان أو اليمن أو غيرها.

15 اسماً خارج قاعدة البيانات

في منهجيتها، تؤكد اللجنة أن الصحافي هو كل من يمارس جمع الأخبار أو إنتاجها أو تحريرها أو نشرها، سواء أكان موظفاً أم مستقلاً، كما تشمل فئة «العاملين في الإعلام» المصورين والمترجمين والمثبتين والسائقين وغيرهم ممن يسهمون في العملية الصحافية.

وقبل إعلان اللجنة نتائج مراجعتها، كانت الأسماء كلها، مدرجة في قاعدة بياناتها ضمن الصحافيين أو العاملين في الإعلام الذين قُتلوا في الحرب الإسرائيلية على غزة. إلا أن اللجنة أعلنت لاحقاً حذف ثمانية منهم، لأنها قالت إن تحقيقاتها اللاحقة أظهرت أنهم «شاركوا في القتال». وتشمل هذه الأسماء: محمد منهل أبو عرمانة، ومحمد ناصر أبو هويدي، ويعقوب البرش، ورزق أبو شكيان، وميسرة أحمد صلاح، ومهدي الملوك، ومصطفى بحر، وعبد الله درويش. وتختلف هذه الفئة عن سبعة فلسطينيين آخرين حذفتهم، بعد أن خلصت مراجعتها إلى أنهم «لم يكونوا صحافيين أو عاملين في الإعلام» أصلاً، وهم: محمد خير الدين، وبهاء عكاشة، وسلمى مخيمر، وأحمد فاطمة، ومحمد الجاجة، وأسعد شملخ، ومحمد فايز أبو مطر.

سير مهنية موثقة

غير أن مراجعة الأسماء المحذوفة، تبين أن محمد منهل أبو عرمانة، كان صحافياً في وكالة فلسطين الإعلامية من مخيم النصيرات، ومحمد ناصر أبو هويدي كان مصوراً صحافياً في صحيفة الاستقلال، ويعقوب البرش كان المدير التنفيذي والمصور في إذاعة نماء، ورزق أبو شكيان كان محرراً في وكالة فلسطين الإعلامية، ومهدي الملوك كان مهندس البث في قناة القدس اليوم، ومصطفى بحر كان المراسل والمؤسس المشارك لمنصة Palestine Breaking News، وعبد الله درويش كان مصوراً في قناة الأقصى، إضافة إلى أن ميسرة أحمد صلاح كان صحافياً ومصمماً غرافيكياً في شبكة قدس الإخبارية.

أما الأسماء السبعة الأخرى، فتبين أن محمد الجاجة كان صحافياً في بيت الصحافة، ومحمد خير الدين كان صحافياً في قناة الأقصى، ومحمد فايز أبو مطر كان مصوراً صحافياً حراً، وسلمى مخيمر وأسعد شملخ كانا صحافيين مستقلين، وبهاء عكاشة كان مصوراً صحافياً في شبكة الأقصى الإعلامية، وأحمد فاطمة كان يعمل في بيت الصحافة الفلسطيني.

تبرير اللجنة

في تبريرها للقرار، قالت الرئيسة التنفيذية للجنة جودي غينسبيرغ: «دائماً ما أوضحت لجنة حماية الصحافيين أننا لا نُدرج أي شخص في قواعد بياناتنا إذا توافرت أدلة على أنه كان يشارك في القتال أو يحرّض على عنف وشيك. ويتوافق ذلك مع القانون الدولي الإنساني، الذي يعتبر الصحافيين المرتبطين بجهات غير حكومية مدنيين، ما داموا لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية».

وقالت اللجنة في بيان نشر في 25 حزيران (يونيو) إنها قبل إدراج أي شخص في قاعدة بياناتها بصفته صحافياً أو عاملاً إعلامياً، تعتمد على مصدرين مستقلين للمعلومات على الأقل، إلى جانب البحوث المكتبية والتحقق الميداني كلما أمكن.

وأضافت غينسبيرغ: «تدين لجنة حماية الصحافيين بشكل قاطع تقديم المقاتلين على أنهم صحافيون أو عاملون في وسائل الإعلام، أو إساءة استخدام شارة «الصحافة». فمثل هذه الأفعال تعرّض كل صحافي يحاول أداء عمله بصورة مشروعة للخطر. ونحن نجري مراجعة شاملة لجميع الأسماء الواردة في قوائمنا للتأكد من عدم إدراج أي شخص كان يشارك فعلياً في القتال ضمن بياناتنا». وأشارت اللجنة إلى أنها تتوقع الانتهاء من هذه المراجعة خلال شهر تموز (يوليو) الحالي.

من يملك حق التصنيف؟

يعكس هذا القرار توجه اللجنة إلى تجريم العمل السياسي للصحافيين، أو حتى إعلانهم صراحةً موقفاً سياسياً، لا يتناسب مع مراكز القرار، ويفتح نقاشاً أوسع حول تعريف الصحافة نفسه. رغم ادعاء اللجنة التزامها بعدم استبعاد الصحافيين بناءً على خلفياتهم السياسية أو المؤسساتية، فإن قرار الحذف يكشف عن معايير مزدوجة تطبق تحت وطأة الضغوط السياسية، ويثير تساؤلات حول المعايير الفعلية المطبقة.

يأتي هذا القرار في سياق أوسع يطبع جزءاً كبيراً من المؤسسات الإعلامية الغربية، التي توسّع، منذ سنوات، القيود المفروضة على العاملين فيها في ما يتعلق بالنشاط السياسي والتعبير العلني عن المواقف. فوكالات أنباء ومؤسسات إعلامية كبرى تفرض على صحافييها الامتناع عن الانخراط في النشاط الحزبي أو الدعوة إلى مواقف سياسية علنية، بحجة الحفاظ على الاستقلالية والحياد. وبهذا المعنى، يُعاد تعريف الصحافي بوصفه منتجاً للمعلومة فحسب، مع فصل هويته المهنية عن أي انخراط سياسي أو اجتماعي خارج إطار المؤسسة.

لكن فكرة «الإعلام المحايد» نفسها تعرضت لانتقادات واسعة في دراسات الإعلام، التي أظهرت أن وسائل الإعلام لا تكتفي بنقل الوقائع، بل تسهم في تحديد أولويات النقاش العام وصياغة الرأي العام. وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحروبه في المنطقة، تكتسب هذه العملية بعداً سياسياً مضاعفاً، إذ يدور الصراع حول الأرض أو القوة العسكرية، كما على الرواية والشرعية والذاكرة. ومن هنا، فإن تصوير الصحافي الفلسطيني أو اللبناني بوصفه مجرد «منتج للمعلومة»، يتجاهل عمداً أحد الأدوار التاريخية للصحافة في المجتمعات الواقعة تحت الاستعمار، إذ ارتبط العمل الصحافي، منذ نشأة الصحافة الوطنية، بتوثيق الانتهاكات، وبناء الوعي العام، ومواجهة الرواية الرسمية للقوة المسيطرة. ففي هذه الحالات، لا يكون إنتاج الخبر فعلاً تقنياً محضاً، بل يصبح جزءاً من الصراع على الحقيقة نفسها.

على بالي

أسعد أبو خليل

ظهرَ هذا العنوان في هذه الجريدة قبل يومَين: «غالبيّة سياسيّة عابرة للطوائف تعارض اتّفاق واشنطن». هالني العنوان عندما قرأتُه لأنّني وجدتُه مُضلِّلاً ولو عن حُسن نيّة. ما كان يمكن لهذه الحكومة أن تمضي في خيار التفاوض المباشر والصفيق مع إسرائيل لو أنّ المزاج الشعبي العام كان معارضاً. وقدرة السلطة الساقطة على إعلان التفاوض بعد ساعات من «يوم الأربعاء الأسود» يعتمد على فرضيّة صحيحة: أنّ الحزبَ معزولٌ في لبنان في معارضته المبدئيّة للتفاوض المباشر مع إسرائيل. هناك عزلة (كي لا أقول قوقعة، لأنّ هناك مسؤوليّة ذاتيّة أيضاً) شيعيّة عن الطوائف الأخرى وجماهيرها. الثنائي قويّ في موقفه لكنّه ضعيف في تحالفاته. تستطيع أن تحكم من إطلالة نواف سلام أمام جمهور مقاصدي أخيراً: كان واضحاً أنّهم يؤيّدونه في خياراته وأنّ معاداة الحزب (كي لا أقول الشيعة عموماً) أقوى من معاداة إسرائيل بكثير. قد يحاجَج أنّ قوى سياسيّة أبدت تحفّظات على الاتّفاقيّة لكن هذا غير المعارضة. جبران باسيل أبدى تحفّظات ووصف خرق السيادة الفاضح بأنّه «هفوات» (مثل أن تنسى أن تدفع فاتورة الكهرباء مثلاً). وأسامة سعد أبدى اعتراضه بجملة، ووليد جنبلاط أوضح أمس أنّ تحفّظاته على الاتّفاق لا تعني معارضة لمسار التفاوض الحكومي أو لهدف حصر السلاح (والآن بتنا نعلم أنّ حصْر السلاح لن يكون بيد الجيش اللّبناني بل بيد لجنة مشتركة من الجيش اللّبناني وجيش دولة الإبادة). محور المقاومة عانى لسنوات من وهم فكر التمنّي والتفاؤل المفرط. خسروا غير انتخابات بناءً على استطلاعات خياليّة في إيجابيّة التنبّؤ. إنّ هذه الاتفاقيّة، لو مرّت على المجلس النيابي، لنالت موافقة وتأييداً من أكثريّة كبيرة. بين النواب السنّة، تستطيع أن تضمن فقط معارضة من المبدئيّة، حليمة قعقور (وقد تُعاقَب من ناخبيها على موقفها). الكتلة الجنبلاطيّة ستوافق بقليل أو كثير من الضغط الأميركي-السعودي. ستكون المعارضة محصورة بنواب الثنائي. إنّ أكثريّة الناس موافقة على مسار التفاوض، وهناك الكثير من المتعاطفين مع العدوّ. البعض نشر صور تهديم مبانٍ في الضاحية تحت تعليق: باي باي.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com